

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



الجلسة العامة ١٠٨

الجمعة، ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تقرير الأمين العام عن منع نشوب الصراعات

(المسلحة) (A/55/985 و Corr.1)

السيد نيكوليسكو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):

انضمت رومانيا إلى بيان الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية، مسألة منع نشوب الصراعات المسلحة. وأود أولاً أن أضيف بعض التعليقات القليلة على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعد ذلك بعض التعليقات من منظور وطني.

فيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يشجعي الاعتراف الذي قدمه الأمين العام في تقريره بالدور المضطلع به في منع نشوب الصراعات المسلحة ليس فقط من قبل الدول الأعضاء والهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة وإنما أيضاً من قبل المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن كل صراع فريد من نوعه، إلا أن هناك ظروفًا إقليمية لا يمكن لأحد أن يتجاهلها. ومن نافلة القول إن أي منظور إقليمي هو وحده الذي يمكنه، جنباً لجنب مع منظور عالمي أوسع، أن يضمن النهج المتكامل المتسق المطلوب بشدة لأي أنشطة لمنع نشوب الصراعات المسلحة أو لبناء السلام.

ونحن جميعاً ندرك أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كترتيب إقليمي في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تقوم بدور محدد في النهوض بالسلم والاستقرار، وتعزيز الأمن التعاوني والتقدم بالديمقراطية وحقوق الإنسان في أوروبا. والقيمة المضافة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكن مشاهدتها في منطقتنا، بالتحديد في مجالات الدبلوماسية الوقائية، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل بعد الصراع في مجال اختصاصها.

وفي هذا السياق، ما فتئت رومانيا تقدر، منذ بدء رئاستها الدورية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الأهمية العالمية الفريدة من نوعها لمنظومة الأمم المتحدة، لا سيما

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

التي تستهدف في المقام الأول تضميد جراح صراعات الماضي والحاضر ومنع نشوب صراعات جديدة. ومن نافلة القول إننا نرحب بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. ومن بين هذه الجهود، نشي ثناء كبيرا على المساعي التي يبذلها الأمين العام في تعاون وثيق مع الجمعية العامة ومعكم، السيد الرئيس، ومع مجلس الأمن، بهدف تحويل الأمم المتحدة من "ثقافة رد الفعل إزاء الصراعات إلى ثقافة تقوم على منعها قبل نشوبها". (A/55/985، ص ١)

ونؤيد بحرارة المدخلات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام الذي ناقشه اليوم، ونحن على استعداد للإسهام في تنفيذها. ونشاطر بصفة خاصة الرؤية بأن كلا من منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة يقوي أحدهما الآخر، ومن المطلوب إذا إيلاء مزيد من الاهتمام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحكم السديد وإضفاء الصبغة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ونرى أنه يجب المبادرة باتخاذ الإجراءات الوقائية في أول مرحلة ممكنة من مراحل الصراعات الناشئة؛ ولا يمكن أن نكرر بما فيه الكفاية أن الوقاية ليست أفضل من العلاج فحسب، بل أقل تكلفة منه دائما. وفي نفس الوقت، ينبغي لأية استراتيجية وقائية أن تعالج أعمق الجذور الهيكلية للصراعات، بما فيها الجذور الاقتصادية. ويجب ألا نتجاهل جذورها التاريخية المتأصلة، التي كثيرا ما تنطوي على أبعاد ثقافية أو إثنية أو دينية لأننا يجب أن نتحاشى بذور صراعات أو حروب المستقبل.

**السيد هيوز** (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة للنظر في التقرير الهام للأمين العام. وتحتوي هذه الوثيقة على قدر كبير من الحكمة ونعتقد أنها ستكون مرجعا أساسيا للمنظمة ولدولها الأعضاء في السنوات القادمة.

الدور الموكول إلى مجلس الأمن، وهي تعتمد على دعمها وتعاونها المستمرين.

وعندما حضر وزير الشؤون الخارجية لبلدي إلى الأمم المتحدة مرتين هذا العام، أثناء رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، طرح عدة أفكار ترمي إلى تحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة عموم أوروبا. وهذه الأفكار والمقترحات تقوم أساسا على الاقتناع الثابت بأن الدروس المستفادة من الصراعات والأزمات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أكدت الحاجة إلى تعاون أوثق وأكثر كفاية بين جميع المنظمات العاملة معا في أوروبا، على النحو الذي يتطلبه قرار الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووثائق المنظمين الأخرى ذات الصلة.

واسمحوا لي بأن أؤكد مجددا باختصار بعض هذه المقترحات: التنسيق المعزز؛ والتدفق المنتظم للمعلومات؛ وتبادل ضباط الاتصال؛ والتدريب المشترك للأفراد في مجال الإنذار المبكر والمنع؛ والاجتماعات المشتركة للخبراء بشأن المجالات المحددة الخاصة بالإنذار المبكر والمنع؛ ووضع مؤشرات مشتركة للإنذار المبكر؛ ووضع قاعدة بيانات بشأن قدرات منع نشوب الصراعات المسلحة لكل من الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

أود الآن أن أدلي بإيجاز ببعض التعليقات من وجهة النظر الوطنية. تود رومانيا أن ترى، مثلها مثل غيرها من البلدان، بيئة مستقرة تركز على توطيد الديمقراطية والازدهار الاقتصادي. ولهذا وضحت حكومة رومانيا تطلعاتنا إلى الانضمام إلى الهياكل الأطلسية - الأوروبية، بالإضافة إلى التزامنا بإرساء قدر أكبر من الاستقرار والأمن في المجتمع الذي ننتمي إليه. وتشارك بلادي مشاركة فعالة في نطاق واسع من الأنشطة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية

واستحداث آليات عملية لتحقيق أهدافه، بما في ذلك التعاون مع الأمم المتحدة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأعرض، فإننا، مثلنا مثل استراليا، التي تكلمت أمس، نعتقد أن المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا يجب أن يضطلع بدور حيوي كامن في منع نشوب الصراعات. ويمثل هذا المحفل جهدا لمعالجة قضايا الأمن الإقليمي الملحة، إذ يشكل محفلا لمناقشتها ويبنى الثقة بين بلدان المنطقة. وقد اتفق أعضاء المحفل على عملية من ثلاث مراحل، من بناء الثقة إلى الدبلوماسية الوقائية وأخيرا حل الصراعات. والمحفل الآن بين المرحلتين الأولى والثاني من هذا المسعى.

ويدرس وزراء المحفل قريبا ورقة عن تعريف الدبلوماسية الوقائية ومفاهيمها ومبادئها. كما أنهم سينظرون في آليات تعزيز قدرة المحفل على معالجة حالات الأمن الإقليمي من خلال إنشاء سجل للخبراء والشخصيات البارزة وتدعيم دور الرئيس بين الدورات. ونرجو أن يتسنى إحراز تقدم بشأن هذه المبادرات أثناء الأشهر القادمة.

إن تحليل الأمين العام للعلاقات المتبادلة المعقدة بين التنمية والسلام والأمن له أهمية كبيرة. فبينما يصح القول إن حل الصراعات يكمن إلى حد كبير داخل المجتمعات والبلدان المتأثرة بها، فيمكن للمساعدات الإنمائية الرسمية أن تؤدي دورا هاما سواء في المساعدة على احتواء الصراع أو في جهود بناء السلام بعد الصراع. واستعادة القانون والعدالة الفعالين ونزع سلاح المتحاربين من المجالات التي يمكن دعمها بهذه الطريقة.

وفي بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة، مثلا، تستهدف المساعدات الإنمائية الرسمية الحصول على عائد سريع للسلام للحيلولة دون العودة إلى العنف الذي كان حدوثه معتادا تقريبا في تلك الجزيرة أثناء العقد المنصرم. ومما يثلج صدورنا أن نلاحظ التقدم المحرز صوب التوصل إلى تسوية سياسية

لقد وضع الأمين العام عددا من المبادئ الرئيسية التي نوافق عليها موافقة تامة. إن الميثاق ينص حقا على ولاية قوية لمنع نشوب الصراعات المسلحة، وعلى جميع الهيئات ذات الصلة في المنظمة، بما فيها الجمعية العامة، فضلا عن مجلس الأمن بطبيعة الحال، أن تسهم في تحقيق هذا الهدف.

ونوافق بصفة عامة كذلك على المبادئ الإرشادية للأمين العام، وهي أن الحكومات الوطنية تتحمل مسؤولية أساسية عن منع نشوب الصراعات وأن المجتمع الدولي يمكنه في معظم الحالات أن يضطلع بأعمال تفوق إتاحة الموارد المالية والتقنية والبشرية لمساعدة الحكومات التي تعرب عن إرادتها في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. ولكن تظهر حالات تفتقر فيها الحكومات إلى القدرة على حسم الصراعات وحدها، وفي تلك الحالات تنتقل مسؤوليات أكبر بكثير إلى المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، للمساعدة على منع نشوب الصراعات وحماية المدنيين. ويصدق هذا بصفة خاصة في حالة الصراعات التي تنشب داخل الدول وهي، كما قيل مرات عديدة، العنصر المتغير الذي يزداد شيوعا، كما أنها صورة الصراعات التي تسبب أكبر الشواغل للمنطقة التي تقع فيها نيوزيلندا، وهي منطقة جنوب المحيط الهادئ.

ويلقي تقرير الأمين العام الضوء على الدور الهام الذي يجب أن تضطلع به المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات. وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، يستجيب القادة السياسيون للمستويات المتزايدة من الصراع وعدم الاستقرار عن طريق البحث عن أشكال جديدة من الأعمال الوقائية الجماعية. وفي اجتماع محفل جزر المحيط الهادئ، الذي عقد في كيرياتي في العام الماضي، أصدر المجتمعون إعلانا يكتاوا، الذي يشكل إطارا للتعاون الإقليمي في مجالي الدبلوماسية الوقائية وتفايدي نشوب الصراعات. وأعطى الأمين العام لمحفل جزر المحيط الهادئ مهام تطوير هذا الإطار

جنوب المحيط الهادئ، بما فيها مبادرة هونيارا لحفل المحيط الهادئ وإطار نادي. ونرحب بطبيعة الحال بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانب تلك التجارة، الذي يعقد هنا الآن. وسنكفل أن يجري الاستماع إلى شواغل منطقة جنوب المحيط الهادئ في هذا المؤتمر وسنسعى إلى الحصول منه على برنامج متوازن وشامل للعمل.

إن تقرير الأمين العام يتضمن مقترحات أخرى كثيرة تستحق التأييد. ونلاحظ بشكل خاص تحليله لأثر الصراعات المسلحة على الأطفال. ومن خلال رعاية الأطفال وحمايتهم وتعليمهم يمكن أن تصبح بذور الصراعات في المستقبل عديمة الخصوبة بشكل ناجح. ونردد دعوة الأمين العام إلى ضرورة تعزيز الجهود للتصدي لاحتياجات الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة، ونحث الدول على المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المعني بإشراك الطفل في الصراع المسلح. ونحن، بدورنا، يحدونا الأمل أن نتمكن من التصديق على هذا البروتوكول الاختياري في المستقبل القريب.

ونؤيد أيضا اعتراف الأمين العام بالدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في منع الصراعات المسلحة وحسمها. إن تجربتنا في جنوب المحيط الهادئ، بما في ذلك في بوغانفيل وجزر سليمان وفيجي، وفي الميدان في تيمور الشرقية بالطبع، أثبتت أن المشاركة الإيجابية من جانب جماعات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية وخدمات المتطوعين، والجماعات المحلية والجماعات الدينية والجماعات النسائية، يمكن أن تكون مشاركة بالغة الأهمية. وقد أسعدنا أن نلاحظ أن جانباً من إسهامنا في الصندوق الاستثماري لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين سوف يستخدم في دراسة الأمم المتحدة بشأن أثر الصراع المسلح على النساء

شاملة يضطلع فيها المكتب السياسي للأمم المتحدة في بوغانفيل بدور هام.

وفي جزر سليمان، تساعد المساعدة الإنمائية الرسمية على تمويل إسهام نيوزيلندا في فريق رصد السلام الدولي الذي تقوده استراليا، فضلاً عن جهود المجتمع المدني الرامية إلى دعم عملية السلام. إن ارتفاع معدل البطالة وقلة فرص التدريب لصغار السن هما من العوامل الرئيسية التي تسهم في نشوب الصراع في جزر سليمان. ولهذا، نستخدم المساعدة الإنمائية في مواصلة توفير فرص التعليم لصغار السن، الذين قد يميلون - في غياب تلك الفرص - إلى التورط في القتال.

ويتطلب عدم الاستقرار في فيجي اتخاذ نهج مختلف يهتم بدعم القانون والعدالة وتخفيف حدة الفقر وحقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنسانية. وكل هذه المشاريع هامة. وكما لاحظ الأمين العام في تقريره، لا شك في أن الوقاية خير من العلاج. ولذلك نؤيد دعوته إلى الإدماج الفعال لاعتبارات السلام والأمن ضمن برامج التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف.

وهناك، بطبيعة الحال، عوامل أخرى عديدة تغذي الصراع. ونرحب بتأكيد الأمين العام على الشفافية بشأن الأسلحة والدور المفيد الذي يؤديه سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، تنبهنا إلى الآثار التي يحتمل أن تخل بالاستقرار نتيجة لانتشار الأسلحة الصغيرة دون ضابط. وقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية صراعات أصبحت مدمرة جداً من خلال تسرب الأسلحة الصغيرة من المخازن الحكومية، ورأينا ما نتج عن ذلك من هجمات على مؤسسات الديمقراطية الحديثة، وما الهجوم على البرلمان في سواي سوي مثال واحد من العام الماضي. ومن الناحية الإيجابية، يجري استحداث نهج إقليمية بناءة لمعالجة شواغل الأسلحة الصغيرة في منطقة

واسمحوا لي أن أعبر أيضا عن الشكر للأمين العام على إعداداته لهذا التقرير الذي اطلعنا على مضمونه بكل اهتمام. وأشكر السيدة فريشيت، نائبة الأمين العام على بيانها الاستهلالي.

إن مناقشتنا اليوم هامة للغاية لأنها تتعلق بالاختصاص الأساسي للأمم المتحدة المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة. إن هذا الموضوع يقع في صلب عمل منظمنا الدولية ورسالتها، بل إنه سبب وجود الأمم المتحدة التي أكد ميثاقها على هدفها الأساسي وهو حماية البشرية من ويلات الحرب والصراعات المسلحة. إلا أنه بعد مرور ما يزيد على نصف قرن على تأسيس الأمم المتحدة، فإن منع نشوب الصراعات المسلحة ما زال أملا تنتطع إلى تحقيقه، وجمالا واسعا يحتاج إلى عمل دؤوب مبني على مبادئ ومقاصد الميثاق والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والإنساني.

إن تقرير الأمين العام المعروض علينا يؤكد من جديد أن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاتقاء الصراعات يجب أن تتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وهذه المبادئ من الأهمية بمكان ويلزم أن تهتدي الأمم المتحدة بها في عملها المتصل بمنع الصراعات المسلحة.

إن المجتمع الدولي أسرة كبيرة مكونة من مختلف البلدان. ومن المهم في مجال منع نشوب الصراعات التشديد على انتهاج الديمقراطية في العلاقات بين الدول. ونظرا لأن الدول تختلف في نظمها الاجتماعية ومذاهبها الفكرية ومنظوماتها القيمية ومعتقداتها، فإن من الضروري في العلاقات الدولية التقيد الصارم بالمبادئ الأساسية المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والمساواة.

والفتيات، بما في ذلك دور المرأة في بناء السلام والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وحسم الصراعات.

أخيرا، أود الإشارة إلى أن الأمين العام سيقدم في وقت لاحق من الشهر الحالي توصيات مفصلة إلى مجلس الأمن بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بعد الاستقلال. وتعد تيمور الشرقية مثالا جيدا على حاجة المجتمع الدولي إلى أن يبيى على تدخل ناهج من أجل حفظ السلام من خلال إرساء الأسس السياسية والاقتصادية والقضائية والدستورية اللازمة لسلام وأمن دائمين. وستتطلب تيمور الشرقية مساعدة مستمرة من المجتمع الدولي لما بعد الاستقلال، بما في ذلك وجود فعال للأمم المتحدة يمول من الأنصبة المقررة، كيما يتسنى لها تحقيق الهدف المنشود بإقامة الدولة.

لقد استثمرت الأمم المتحدة والدول الأعضاء الكثير في تعزيز الأمن والتعمير والتنمية في تيمور الشرقية. ومن المهم ألا يهدر هذا الاستثمار بخفض متعجل للدعم الدولي لتيمور الشرقية. إن سلام البلاد واستقرارها في المستقبل يتوقف على ذلك.

مرة أخرى نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، لإتاحة هذه الفرصة لنا لمناقشة تقرير الأمين العام في هذا الإطار. إن التحدي من الآن فصاعدا سيكون أن نضمن متابعة قوية لهذه المناقشة في عمل الجمعية العامة في المستقبل.

**السيد مقداد (سوريا) (تكلم بالعربية):** يسعدني أن أعبر عن تقديرنا لكم، السيد الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة للجمعية العامة، بغرض إتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتبادل الآراء والأفكار حول تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة.

حدة التوتر وتغذية كافة أسباب الانفجار المسلح في هذه المنطقة الهامة من العالم. ألا يعني قتل ما يزيد على ٦٠٠ مواطن فلسطيني أن الأوضاع متفجرة بحكم الواقع، وبحكم ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية؟ ألا يعني قيام الطائرات الإسرائيلية بقصف مواقع للقوات السورية العاملة في لبنان مرتين متتاليتين خلال فترة قصيرة أن الوضع متفجر ويستلزم القيام بكافة الجهود لمنع هذه الاعتداءات، التي لا مبرر لها على الإطلاق سوى ما يدور في أذهان القيادة الإسرائيلية التي اتخذت من العدوان والقتل والإبادة الجماعية أسلوباً لعربدتها في هذه المنطقة بغية حماية احتلالها وتوسعها؟

إن وفدنا يرى أن من الأساسي أن تؤكد الأمم المتحدة في جميع جهودها لمنع اندلاع الصراعات على تنفيذ قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن والالتزام بالشرعية الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وتتناول الفقرة ٩٤ من هذا التقرير أهمية التركيز على تعزيز احترام حقوق الإنسان. وفي الوقت الذي نرى فيه ضرورة الاهتمام بهذا الجانب، فإننا نود التأكيد على ضرورة إيلاء حق الإنسان في التنمية مزيداً من العناية العملية وإيلاء أهمية خاصة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ولما يزيد على نصف مليون نازح سوري شردتهم إسرائيل من أراضيهم منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن.

إن للجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب الفقرات ١٠ و ١١ و ١٤ من الميثاق دوراً هاماً في مجال الوقاية من الصراعات. ونؤيد في هذا الصدد التوصية الأولى الواردة في التقرير، وندعو إلى اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن للجمعية العامة دوراً في التصدي للصراعات المسلحة. لقد أعار وفدنا أيضاً اهتماماً خاصاً لفقرات التقرير المتعلقة بنزع السلاح، ولم نجد للأسف أية إشارة إلى أي نوع من الأسلحة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين بخلاف الأسلحة

لقد طرح الأمين العام، قبيل نهاية تقريره هذا، سؤالاً جاداً ينبغي الإجابة عليه: لماذا لا تزال ممارسة منع نشوب الصراعات نادرة؟ ولماذا لا تنجح كثيراً في الوقت الذي توجد فيه إمكانية واضحة لنجاح استراتيجية منع اندلاع الصراعات؟

إن وفدنا يتفهم، طبعاً، ما ورد في إشارة الأمين العام إلى أنه ينبغي في القرن الحادي والعشرين أن ينطوي الأمن الجماعي على التزامنا جميعاً بالسعي من أجل التصدي للتوترات أو عدم المساواة وعدم العدالة والتعصب والأعمال العدائية في أول مرحلة ممكنة قبل أن يتعرض السلام والأمن للخطر.

لقد تناول تقرير الأمين العام المطروح بين أيدينا إشارات مباشرة إلى الأوضاع التي تستحق اهتمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص. ويتفهم وفدنا العديد من جوانب القلق التي تم التعبير عنها إزاء بعض الأوضاع في عدد من البلدان. إلا أن هذا التقرير لم يتناول بالشكل الذي كنا نتمناه الوضع المتفجر القائم في الشرق الأوسط، وأهمية بذل الجهد لمنع نشوب صراع مسلح. فقد تجاهلت هذه الفقرة التي تم التطرق فيها إلى الشرق الأوسط حتى الإشارة بشكل دقيق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل، على الرغم من أن الأمين العام للأمم المتحدة يبذل جهوداً شبيهة يومية لمنع الانفجار في الشرق الأوسط. ونطالب الأمانة العامة بتصحيح هذا الخطأ وعدم تجاهل مواقف وقرارات الأمم المتحدة في هذا المجال.

لقد أصبح معروفاً أن الاحتلال الأجنبي يشكل واحداً من أخطر أسباب اندلاع الصراعات، والذي كان بودنا أن يعطى حيزاً واسعاً في هذا التقرير المعني بمنع نشوب الصراعات المسلحة. ولا نبالغ إذا قلنا بأن الحكومة الإسرائيلية الحالية بشكل خاص تعمل في كل يوم على زيادة

الصراعات المسلحة ونثني عليه لهذه الوثيقة القوية التي تتسم بنفاذ البصيرة.

إن نقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع يجسد بحق أسمى مبادئ هذه المنظمة، كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة. إن المنع يخفض بشكل كبير التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للصراع، والأكثر أهمية من ذلك كله، بطبيعة الحال، التكلفة البشرية. وهذا هو المبدأ السامي الذي أسست عليه المنظمة لإنقاذ البشرية من ويلات الحرب - وإسرائيل تشاطر الإيمان بأن لا سبيل أفضل لحماية أطفالنا من حروب الغد من منع نشوب الصراعات المسلحة اليوم.

الفرضية الأساسية لتقرير الأمين العام هي أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات تقع على الحكومات الوطنية وأن الدور الرئيسي للأمم المتحدة ينبغي أن يكون دعم الجهود المبذولة بالفعل على المستوى الوطني.

والشرق الأوسط يوفر مثالا مثيرا للثمار التي تجنى باتباع هذا النهج. ومعاهدتا السلام اللتان أبرمتهما إسرائيل مع مصر والأردن، والحروب التي جرى تجنبها بإبرام هاتين المعاهدتين، كانت نتيجة مفاوضات مباشرة وجها لوجه جرت بين الأطراف. وعن طريق هذه المساعي جميعا، كان قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ٣٣٨ (١٩٧٣) معلمين على الطريق نحو السلام؛ لقد كانا، وما زالا، الأساس المرجعي الذي أقرته الأطراف في مؤتمر مدريد للسلام. وقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي نفذته إسرائيل بالكامل، بيّن الخطوات الضرورية لعودة السلام والأمن إلى المنطقة وألزم أفراد الأمم المتحدة بالمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

وفي هذا السياق نفسه، نأسف أسفا عميقا للبيان الذي أدلى به الممثل السوري فيما يتعلق بإسرائيل. إننا نرى كلماته مثيرة للانزعاج بشكل خاص في ضوء مسلك سوريا

الصغيرة. ومن الواضح أن الحرب النووية هي الصراع الذي يجب منعه مهما كانت التكاليف. ويجب أن يوضع نزع السلاح النووي في المرتبة العليا من الأولوية. ولن يمنح الأمن الحقيقي للعالم سوى إلزام جميع الدول بالقضاء على الأسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة. ونعتقد جازمين بأنه لم يكن من العبث أن تكون الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨ قد أكدت على أن الأولوية القصوى يجب أن تُعطى لنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل ثم الأسلحة التقليدية.

لقد حفل تقرير الأمين العام بآراء حول إنشاء آليات تتعلق بمنع نشوب الصراعات، ونعتقد أن أية آليات من هذا النوع يجب أن تنشأ بالتشاور مع الدول الأعضاء. وأية آليات تتجاوز ذلك تهدد مصداقية الأمم المتحدة وتُلقي بظلال الشك على هذه الآليات.

أخيرا، إن منع اندلاع الصراعات المسلحة مسألة شاملة وهامة، وإن المقترحات ووجهات النظر المطروحة في تقرير الأمين العام تحتاج إلى النظر الجدي فيها ومناقشتها وتفحصها من قبل كل الدول الأعضاء ومختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. ومن المفيد أن تستفيد الأمم المتحدة من الدروس والخبرات المتراكمة من ممارستها في منع اندلاع الصراعات المسلحة بهدف الخروج باستراتيجية فعالة وإجراءات دقيقة لمنع اندلاع الصراعات المسلحة وتعميق دور الأمم المتحدة في هذا الميدان.

**السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):**

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير إسرائيل لإجراء هذه المناقشة بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. وهو هدف نعتقد أنه أكثر الوسائل فعالية لتحقيق عالم سلمي نرغب فيه جميعا. وتحقيقا لذلك، نرحب بتقرير الأمين العام عن منع نشوب

منطقتنا. وفي الوقت نفسه، فإن كل المبادرات الرئيسية في المنطقة تم اتخاذها والاتفاق عليها من جانب الأطراف نفسها من خلال مفاوضات مباشرة جرت وجهًا لوجه. وهذه الصيغة، عندما طبقت بشكل كامل وبُحسَن نية وبدون تحفظات، قد أسفرت عن نتائج تاريخية لم يسبق لها مثيل.

ولا يمكن التشديد على هذه النقطة بما فيه الكفاية: وهي أن كل الإنجازات الرئيسية سعيًا وراء إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط، قد تحققت نتيجة مفاوضات مباشرة بين الأطراف ذاتها. والواقع أن تقرير الأمين العام، بإعلانه دون مواربة أن المسؤولية الأساسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية والأطراف المحلية الفاعلة الأخرى، هو بمعنى من المعاني إعراب عن تأييد واضح لهذا النهج.

وفي حالة عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، ظلت هذه الجهود تجري لمدة ثمانية أعوام تقريبًا. وكما حدث في الماضي، أجرت إسرائيل مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين على أمل إنهاء عقود من الصراع ومنع نشوب صراعات في المستقبل. والواقع أنه تم إحراز تقدم كبير خلال تلك السنوات - ولم يقتصر ذلك على المستوى السياسي، وإنما في إطار التعاون الاقتصادي والتفاعل الاجتماعي والثقافي أيضًا. وكل هذا التقدم الذي تحقق كان متوقعًا حدوثه على أساس مبادئ واضحة: الاعتراف المتبادل، ونبذ العنف، والقضاء على الإرهاب، وإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة وجهًا لوجه.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، قرر الفلسطينيون الخروج عن تلك الصيغة بالتخلي عن التزامهم بعدم العنف والسير على درب الحوار. وكان هذا التطور مبعث انزعاج كبير لدى حكومة إسرائيل التي تعمل بنشاط من أجل إيجاد حل

الأخير في تبني وإطالة الصراع في منطقتنا. على حدود إسرائيل الشمالية، تواصل منظمة حزب الله الإرهابية، التي تتلقى الدعم والتشجيع من حكومة سوريا، شن الهجمات ضد إسرائيل والجنود والمدنيين الإسرائيليين بدون أي استئذان. وهذا المسلك، الذي هو انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن وقواعد القانون الدولي المقبولة، يتعذر على حزب الله انتهاجه بدون مساعدة وتواطؤ النظام السوري، الذي يحكم في الواقع لبنان وسياسته الخارجية.

إن الحكومة السورية تظل تدعم أنشطة حزب الله بالسماح بنقل الأسلحة برا لتمر عبر الأراضي السورية من إيران إلى العاملين في حزب الله وللسماع لحزب الله بالاحتفاظ بمنشآت تدريب إرهابية في وادي البقاع الذي تسيطر عليه سوريا. وقد عززت بشكل مباشر قدرة وكفاءة الحزب على شن هجمات على إسرائيل.

وفي ضوء هذا، يجب على المجتمع الدولي أن يتشكك بشكل جاد في مسلك الحكومة السورية، في ضوء ترشيح ذلك البلد الوشيك لعضوية مجلس الأمن. وسوريا، باعتبارها محتملة للبنان، ومتبينة لإرهاب حزب الله، ودولة تمنح المنظمات الإرهابية ملجأً آمنًا في أراضيها، تمثل سياساتها تعارضًا صارخًا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الدول الأعضاء أن تحرص على ضمان أن الدول التي تتقيد بشدة، قولًا وعملاً، بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، هي وحدها التي ترقى إلى عضوية هذا الجهاز الهام للمنظمة العالمية.

وأود أن أقول إنه، بالإضافة إلى الإشارة إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فإن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) من جانب إسرائيل ومثول وزير خارجية إسرائيل، شمعون بيريز، مؤخرًا أمام مجلس الأمن يقدم الدليل على استعداد إسرائيل للمشاركة في حوار بناء يستهدف حل الصراعات في

فرص التفاعل والشراكة. وتتمثل أهدافنا الأوسع في زيادة العلاقة الإنسانية بين شعبينا وتنمية المزيد من التفاهم والتبادل الثقافي. وهذه البرامج إنما تمثل استراتيجية للوقاية الهيكلية حسبما يصفها التقرير.

والنقطة الأخيرة التي أود تناولها فيما يتعلق بتقرير الأمين العام، تتصل بالاعتراف بأن الدرس الأساسي الذي ينبغي أن يستخلص من الماضي هو أنه كلما بكرنا في معالجة أسباب الصراع، زادت فرص تمكن الأطراف من الانخراط في حوار بناء ومعالجة المشاكل الفعلية الكامنة وراء ذلك الصراع.

وفي هذا الصدد، أود أن أناشد شركاءنا الفلسطينيين لتتحرك معا صوب مستقبل من الحوار والسلام والتعايش الحقيقي. وكلما طال أمد هذه الحرب والسماح باستمرارها، وتركت جروحنا وهي تتقيح، زادت صعوبة خروجنا من النفق المظلم الذي نعيش فيه منذ أكثر من تسعة شهور.

وثمة خريطة للطريق أمامنا اليوم، وعلينا، من أجل مصلحة سائر شعوب المنطقة، أن نأخذ معا تلك الخطوة الأولى. علينا أن نبرز مرة أخرى في مناخ متجدد من الثقة، والاحترام، والإيمان، بمصيرنا المشترك.

**السيد ويدودو (إندونيسيا)** (تكلم بالانكليزية): يود وفد إندونيسيا أن يعرب عن تقديره العميق لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسات للنظر في قضية تم جميع الدول الأعضاء. وما زال الأمل يراودنا في أن تيسر مداولاتنا بلورة الأفكار والنهج وأن تسهم مساهمة ملموسة في نجاح مساعيها.

إن المداولات التي شهدتها مؤتمر قمة الألفية، المنعقد في أيلول/سبتمبر الماضي، قد أبرزت مرة أخرى الحاجة إلى إيلاء الأولوية لمسألة منع نشوب الصراع في القرن الحادي والعشرين. وأن نشوب العديد من الصراعات المميتة إبان

من خلال قبولها الكامل لتقرير ميتشيل وخطة تينيت لوقف إطلاق النار.

ولكن لا يمكن التأكيد بدرجة كافية على أن الأفعال الرئيسية يجب أن تتخذها الأطراف نفسها، وأن المجتمع الدولي، تمشيا مع روح توصيات الأمين العام، يجب أن يستخدم تأثيره في مداه الكامل تشجيعا للأطراف على المثابرة على السير في درب الحوار الذي يستهدف وضع نهاية لهذا الصراع. والانخراط في العنف لا يتفق مع تحقيق الغايات السياسية. وسيخدم هدف منع نشوب الصراع على أفضل نحو ممكن من خلال رسالة واضحة مؤداها أن مثل هذه التكتيكات ليست مقبولة. وإلى حد كبير، كانت تلك هي روح اتفاقات أوسلو التي أوضحت أنه لا مجال للإرهاب الحاد كأداة استراتيجية لخدمة أهداف سياسية.

وفضلا عن ذلك، نحن نوافق على تأكيد الأمين العام على أن اتباع نهج متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية والبيئية والإنمائية. وينبغي عدم التقليل من أهمية مكافحة الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة. وتوفير أسباب الرفاهية المادية والاجتماعية للأفراد في مناطق الصراع هو، دون شك، أداة قوية لمنع نشوب الصراع. وبهذه الروح، سعيًا جاهدين في كل الأوقات لمد أيدينا إلى جيراننا بما يتجاوز المستوى السياسي، وإقامة اتصالات بين الشعبين، والعمل على إقامة مشاريع اقتصادية وإنمائية مشتركة، وزيادة برامج التبادل الثقافي.

إن تطلع إسرائيل، الذي يتجاوز التسويات السياسية ومعاهدات السلام اللازمة، يتمثل في الاندماج والقبول الكاملين على مستويات متعددة، بما في ذلك المستويات الثقافية والاقتصادية والفلسفية. وتحقيقا لهذا الغرض، اضطلعت منظمات إسرائيلية لا تعمل من أجل الربح، بمجموعة واسعة من البرامج التي تستهدف ترسيخ وتوسيع

علاقات الشراكة التي يكمل بعضها بعضاً على نحو متبادل. ولا ينبغي لهذا التعاون أن يتسق مع المبادئ العشرة لمنع نشوب الصراعات المعلنة في تقرير الأمين العام فحسب بل أيضاً مع متطلبات عدم التحيز واللاانتقائية.

التقرير موجه على النحو السليم إلى الجمعية العامة، التي لديها الاختصاص، بالعمل مع وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة الأخرى، للقضاء على الأسباب الجذرية للصراعات، لاسيما تلك المتعلقة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وبذلك يتعين الاعتراف بالدور الحيوي لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة في خفض وإزالة الأسباب الأساسية للصراعات. وللجمعية العامة، بوصفها ساحة دولية، دور هام في صون السلم والأمن الدوليين. ومن ثم يجب إدراك القدرة على تنفيذ الأحكام المعنية في الميثاق المتعلقة بمنع نشوب الصراعات.

إننا نتفق على الصلة التي يقيمها التقرير بين منع نشوب الصراعات والتنمية المستدامة، التي ستتطلب نهجاً متعدد الأبعاد يشمل تدابير قصيرة وطويلة المدى. وتنبؤات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية التي قد تتسبب في انهيار نظام سياسي والأزمة المصاحبة لذلك، والاستراتيجيات المصاغة للتعامل مع هذه الحالات القابلة للتفجر، سوف تسهم بدرجة كبيرة في معالجة الأسباب الجذرية للصراعات ودور التنمية في المنع طويل المدى لنشوب الصراعات. لهذا السبب القاهر من الحتمي زيادة تدفق المساعدة الإنمائية للدول النامية بدرجة كبيرة. علاوة على ذلك، نحن نرى أهمية كبرى في أن تزيد منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من تشجيع الدور الكامن للتعاون الاقتصادي والإنمائي بين البلدان النامية ضمن إطار منع نشوب الصراعات.

العقد الماضي كان له أثر مدمر على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورفاه البشرية، وقد مزق نسيج الود والانسجام بين الأمم. ولم تتمخض تلك الصراعات عن جهود إغاثة إنسانية وتدخلات ضخمة فحسب، وإنما كبدت تكلفة باهظة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونتيجة لذلك، بات من الواضح بشكل متزايد أن استراتيجيات رد الفعل لم تعد كافية، وأن الوقت قد حان للبدء في تطبيق استراتيجية متجانسة من شأنها أن تجعل منع نشوب الصراع جزءاً لا يتجزأ من الجهود المنسقة التي تبذلها المنظمة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ولهذه الأسباب القوية، يرحب وفدي بالتقرير الشامل والمتعمق الذي قدمه الأمين العام (A/55/985) عن منع نشوب الصراعات المسلحة. إذ يدعم التقرير الولاية الأساسية للأمم المتحدة ومهمتها في تفادي نشوب الصراعات؛ ويستعرض الآليات والمؤسسات ذات الصلة؛ ويصوغ استراتيجية لحماية الإنسانية من ويلات الحرب والصراعات المسلحة والعنف العشوائي.

إننا نتفق بشكل خاص على ما يتعلق بالدور الرئيسي للمنظمة في تعزيز القدرات الوطنية وضرورة موافقة الحكومات المعنية على الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات ودعمها لهذه الجهود.

ونشاط الأمين العام رأيته بأن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات تقع على عاتق الحكومات الوطنية. ولكي تسهم الحكومات في المنع الفعال لنشوب الصراعات فهي تحتاج إلى إرادة سياسية ثابتة. والجدير بالذكر أن الحكومات ليست كلها مجهزة تماماً بالقدرة الكافية لهذه الأنشطة، خاصة عندما تكون الحالات متفجرة. ومن أجل تعزيز تلك القدرة ينبغي تشجيع التعاون الدولي المرتكز على

استئناف مداولاتنا في المستقبل المنظور. إن تعقيباتنا في هذه المرحلة أولية وعامة في طابعها، وسننظر بتمعن، مثل دول أعضاء أخرى، في توصيات التقرير بهدف المزيد من التأمل فيها وإعادة تقييمها. وفي هذه الأثناء، ينبغي أن نضع منع نشوب الصراعات الذي يؤثر في السلم الإقليمي والأمن الدولي على رأس جدول أعمالنا، بينما نقوم في الوقت ذاته بتحسين وتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال.

**السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية):**

أود الانضمام إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد نقاش اليوم بشأن تقرير الأمين العام المعني بمنع نشوب الصراعات المسلحة. إن منع نشوب الصراعات هو في الحقيقة موضوع ذو أهمية كبرى لكل أعضاء الأمم المتحدة.

وأود أن أشكر الأمين العام على إصدار أول تقرير شامل يمكن أن يكون أساساً لاستكشاف أعمال ملموسة لمنع نشوب الصراعات. ولذلك أدمع مبادرتكم، سيدي الرئيس، باتخاذ قرار إجرائي بإرسال التقرير للجهات الأخرى المعنية لتتظر فيه.

اليوم أود عرض آراءنا بشأن منع نشوب الصراعات، مع التركيز بشكل خاص على دوري الجمعية العامة والأمين العام. لقد تم تقديم تعقيباتنا على دور مجلس الأمن الشهر الماضي داخل المجلس.

دأبت اليابان منذ زمن على المناداة بأن يعالج المجتمع الدولي مسألة الصراع باتخاذ نهج شامل يجمع بين التدابير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، آخذاً في الاعتبار المتطلبات المحددة في ذلك الحين. وينبغي تطبيق هذا النهج في كل مرحلة من مراحل منع نشوب الصراعات، وإذا أمكن تطبيقها من بداية الجهود الوقائية قبل الصراع وحتى أنشطة بناء السلام بعد الصراع. ومن البديهي أن ضمان

ويقر التقرير بالشكل الملائم الدور الحاسم للمنظمات الإقليمية في الاستراتيجيات الوقائية، نظراً لأن الصراعات لا يمكن فصلها عن أطرها الإقليمية. ولأسباب جغرافية وتاريخية وغيرها، تقف المنظمات الإقليمية في موقع فريد يمكنها من اقتراح الحلول ومنع اندلاع الأعمال القتالية. وهذه الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية تفيد بشكل خاص في جذب الانتباه إلى التهديدات المحتملة التي تلوح من القضايا عبر الوطنية، مثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة واللاجئين والمرتزقة والقوات النظامية.

في الوقت ذاته، تحتاج أنماط التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى التحسين في مجالات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام.

وعليه فإن الدراسة المتعمقة للآليات والتدابير المحتملة لتحقيق المزيد من التعزيز للتفاعل بين هذه المنظمات في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها أصبحت الآن ذات أهمية كبرى. وفي هذا الصدد، تقدم إندونيسيا دعمها لعملية المتابعة للاجتماعات المنتظمة بين المنظمات، كما يوصي بذلك الأمين العام.

وينوه وفدي بالوسائل التي سيتم من خلالها، كما تشير التوصية ٩ من التقرير، تعزيز الدور الوقائي التقليدي للأمين العام. ونرحب بعزم الأمين العام على إنشاء شبكة رسمية من الشخصيات البارزة لمنع نشوب الصراعات. وينبغي أن تكون هذه الشبكة شفافةً وينبغي تحديد اختصاصاتها بشكل واضح.

ونشيد باعتراف التقرير بدور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة في منع نشوب الصراعات.

ونود اختتام كلمتنا بإعادة التأكيد على أن هذه القضية ذات أهمية لكل الدول الأعضاء، ونحن نتوقع

الصراعات. وبالطبع مما له أهمية أساسية أن تشمل هذه الأفرقة البلدان ذات القدرة على الإسهام في جهود منع نشوب الصراعات المسلحة، فضلا عن ممثلي مؤسسات بریتون وودز وغيرها من المنظمات ذات التوجه الإنمائي.

وينبغي متابعة التوصيات المحددة في التقرير بطريقة بناءة ومتسقة. ولذلك فإنني أود أن أؤكد للجمعية أن اليابان مستعدة للمشاركة في المداولات المتعلقة بالتقرير بهذه الروح.

**السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي)** (تكلم بالروسية): مناقشة اليوم في الجمعية العامة مكرسة لواحدة من أكثر المسائل إلحاحا في جدول أعمال المجتمع الدولي. وقد أصبح منع نشوب الصراعات متركزا بصورة راسخة في أذهان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كجزء لا يتجزأ من الجهود المتعددة الجوانب الرامية إلى صون السلم والاستقرار الدوليين.

لقد اقتضى الأمر مضي سنين عديدة وإنفاق موارد بشرية ومادية كبيرة ليتبين للعالم ما كان ينبغي أن يكون حقيقة بديهية: إن الاكتشاف المبكر للاتجاهات التي تقود إلى الأزمات والمبادرة في الوقت المناسب بإحباط تطورها إلى صدامات مسلحة أكثر فعالية بكل الاعتبارات من إطفاء الصراعات في مرحلتها المتأججة.

وتنفيذ هذا النهج عمليا يتطلب مجهودا كبيرا وموارد كبيرة. لكن هذا الاستثمار استثمار مضمون في الأمن الإقليمي والعالمي، يسد تكلفته مرات ومرات بتمكينه من الحيلولة دون معاناة وموت عشرات بل ومئات الألوف من الأشخاص الأبرياء تماما.

ولكن، حتى أضخم الكميات من الموارد لن تكفي إن لم تصبح ثقافة الوقاية ضاربة بجذورها في أذهان المجتمع الدولي. ويتمثل أساسها في إعطاء الأولوية المطلقة للعمل الوقائي الجماعي وفي وضع استراتيجية وقائية شاملة لمنع

التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة ضروري لنجاح هذا النهج الشامل.

وفي هذا الصدد، يمكن للجمعية العامة أن تقدم إسهامات كبيرة لقضية منع نشوب الصراعات. فبينما لدى مجلس الأمن القدرة على القيام بأعمال سريعة للرد على الصراعات، يمكن للجمعية العامة أن تنظر في استراتيجيات طويلة المدى لمنع نشوب الصراعات، لا سيما في مجالي صون السلم والاستقرار قبل نشوب الصراعات ومنع تكرار الصراعات بعد انتهائها، واللذين يتطلبان تدابير سياسية واقتصادية واجتماعية.

ويمكن للجمعية العامة أيضا أن تؤدي دوراً هاماً من خلال تعميم قضايا معينة لها أهمية حاسمة في منع نشوب الصراعات على جدول أعمال المجتمع الدولي. والمؤتمر الحالي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة مثال على ذلك، كما كانت الدورة الاستثنائية المعنية بنقص المانة البشرية/متلازمة نقص المانة المكتسب (الإيدز).

أود أيضا أن أركز على أهمية تعزيز القدرات الوقائية لأجهزة الأمم المتحدة كل منها في مجال اختصاصه. وللأمين العام في هذا الصدد، دور هام يضطلع به. ونحن نؤيد الأفكار الواردة في التقرير لتعزيز أدوار الأمين العام التقليدية في هذا المجال. وتلك تشمل زيادة استخدام بعثات الأمم المتحدة المتعددة الاختصاصات لتقصي الحقائق وبناء الثقة في المناطق المتفجرة، ووضع استراتيجيات وقائية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة، وإنشاء شبكة عمل غير رسمية من الأشخاص البارزين لمنع نشوب الصراعات. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين قائمة الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين.

وإنشاء فريق مخصص من أصدقاء الأمين العام من شأنه أيضا أن يكون مفيدا في تعزيز أنشطة منع نشوب

المحاولات الرامية إلى منع نشوب الصراعات أو تفاقمها بوسائل غير قانونية تعتمد استخدام القوة القسرية على نحو انفرادي. وأثر هذه المحاولات، مهما يكن حسن النوايا البادي ظاهريا، يتعارض تماما مع الأهداف المعلنة.

واتباع نهج شامل للدبلوماسية الوقائية يزيد الحاجة الملحة إلى تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وأيضا بين الأمم المتحدة وغيرها من الهياكل الدولية.

وتؤيد روسيا توصيات الأمين العام بشأن تعزيز دور وأهمية الوقاية في عمل الجمعية العامة وبشأن تطوير التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في منع نشوب الصراعات، مع الإبقاء على المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين.

ويجب على جهازي الأمم المتحدة، في نشاطهما الوقائي، أن يستخدموا إلى أقصى حد ممكن موارد منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفيما يتعلق باستخدام مجلس الأمن والجمعية العامة للمعلومات والتحليلات التي تعدها أجهزة الأمم المتحدة، عما يتعلق مثلا بحقوق الإنسان، يجب إحالة هذه المادة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة على أساس قرارات تتخذها هذه الأجهزة ووفقا لولاياتها.

ونحن ننظر بعين العطف إلى استعداد الأمين العام لتقديم تقارير دورية إقليمية ودون إقليمية إلى مجلس الأمن عن التهديدات المحتملة للسلم والأمن. ونعتقد أن هذه التقارير يجب، كقاعدة، أن يتدربها مجلس الأمن نفسه وأن يكون مستعدا ليأخذ في الاعتبار آراء دول المنطقة المعنية. ومما يستحق النظر تجربة المحاولات اللاجمدية الرامية إلى إدراج مسألة منع نشوب الأزمات في وسط آسيا في جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدون موافقة بلدان وسط آسيا على هذه المسألة.

نشوب الصراعات بصورة مشتركة تحت رعاية الأمم المتحدة، بالنظر إلى دورها الرئيسي.

وليس من قبيل المصادفات أن تعزيز ثقافة منع نشوب الصراعات أصبح أحد أكثر المواضيع ذيوغا في مؤتمر قمة الألفية. وقد كرس رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير بوتين، وقادة العديد من الدول جزءا كبيرا من بياناتهم في محفل الأمم المتحدة الألفي لهذا الموضوع، وأولوا اهتماما خاصا للحاجة إلى الإزالة الفعالة للأسباب العميقة الجذور للصراعات، بما في ذلك الأسباب الاجتماعية والاقتصادية. واستهدفت قرارات مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية تنشيط الجهود الدولية في ميدان الوقاية. وأهم ما في الأمر متابعة هذه القرارات بصورة ملائمة وفعالة.

وترد مبادئ توجيهية هامة للمزيد من العمل في ذلك الاتجاه في تقرير الأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات. ولا يسع المرء إلا الاتفاق مع الأمين العام على أن المسؤولية الأساسية عن إنشاء ثقافة الوقاية وضمان أن تتمخض الخطوات العملية المصاحبة عن نتائج، إنما تقع على عاتق الدول نفسها. والمطلوب من المجتمع الدولي أن يقدم لها، في هذا الصدد، التعاون الفعال في إطار دور الأمم المتحدة التنسيق الأساسي.

وقد أكد الأمين العام على المبدأ الهام المتمثل في الحاجة إلى دعم العمل الوقائي الفعال والموافقة عليه من جانب الدول المتضررة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وأي جهود لمنع نشوب الأزمات والصراعات يجب أن تبني على أساس راسخ من القانون الدولي، في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الامتثال للمبادئ الأساسية المتمثلة في سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. والتجربة الشاقة في تسوية الأزمات خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في البلقان والشرق الأوسط وأفريقيا، تظهر بصورة مقنعة أضرار

الميثاق. ويجب أن يركز هذا التعاون على التقسيم الرشيد للعمل وتكامل الجهود والموارد.

وسيكون النهج الإقليمي مناسباً بصفة خاصة في المناطق القابلة للاشتعال، مثل البلدان، حيث توجد توترات كامنة كثيرة. وإذا كان لنا أن نزيل عوامل عدم الاستقرار من تلك المنطقة بفعالية، يجب أن ننشئ هيكلًا أساسيًا عريضاً من أجل التعاون السياسي والاقتصادي الذي يجعل من الممكن الحد من احتمالات نشوب الأزمات ونزع فتيل التوترات بالوسائل السلمية. وهذه الاعتبارات بعينها هي التي أدت إلى مبادرة روسيا المتعلقة بعقد مؤتمر قمة البلقان بغية توصل دول المنطقة والدول المجاورة المعنية إلى اتفاق ملزم قانونياً من شأنه أن يفرض التزامات متبادلة من أجل الامتثال الصارم للمبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول، وأهمها عدم انتهاك الحدود والمساواة في السيادة واحترام السلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم استخدام القوة. وما أبدي من اهتمام بمبادرتنا يمثل علامة توحى بالأمل ويظهر الطابع المبشر بالخير لاتباع النهج الإقليمي لمنع نشوب الأزمات والصراعات.

ومنع تفاقم الصراعات أو توسعها الجغرافي يشكل مجالا هاما للأنشطة الدولية الرامية إلى منع نشوب الصراعات لم يحظ بالاهتمام الكافي إلى الآن. ومن الطرق الفعالة لحسم هذه المشكلة المنع الفعال للدعم الخارجي الذي يذكي لهيب الصراعات بجميع أشكالها. وأشار إلى ضرورة رسم استراتيجية شاملة في هذا المجال - تحت رعاية الأمم المتحدة - تغطي نطاقاً كاملاً من المشاكل، بما فيها بعض المشاكل التي سبق للمجتمع الدولي أن عالجها، مثل مشاكل الصراع على الماس والتجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وتدريب المرتزقة، وتمويل الجماعات المسلحة غير المشروعة. ونعتمد على

وفي سياق تعزيز أسس الدبلوماسية الوقائية في القانون الدولي، فإن تعزيز دور محكمة العدل الدولية يستحق الدعم، بما في ذلك استخدام فتاواها لتطبيق آليات التسوية السلمية للمنازعات بمزيد من الفعالية.

ونعرب عن ترحيبنا بالأفكار المحددة بشأن توسيع التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ميدان منع نشوب الصراعات. ونؤيد اقتراح الأمين العام بأن يكرس الجزء الرفيع المستوى من إحدى الدورات الموضوعية للمجلس مستقبلاً للنظر في مسألة الأسباب العميقة الجذور للصراعات ودور التنمية المستدامة في منع نشوبها. ونرى أن الاقتراح الرامي إلى مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل أكثر فعالية في مبادرات مجلس الأمن الإقليمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة اقترح يبشر بالخير.

إن البعد الاقتصادي المتزايد للدبلوماسية الوقائية يجعلها ملائمة لترقية التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من الهيكل الدولية المالية والاقتصادية القيادية.

ويطلب من القطاع الخاص الاضطلاع بدور هام في دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب الصراعات. ومن المهم أن نشجع الشركات العابرة للحدود الوطنية والأعمال التجارية الدولية ككل على الاضطلاع بأنشطة تهتم بالنواحي الاجتماعية في مناطق الأزمات، حيث أن ذلك يمكن أن يهيئ ظروفًا إضافية موافقة لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى صنع السلام.

والطبيعة المتعددة الجوانب لمسألة منع نشوب الصراعات وتزايد انتشار الأزمات عبر الحدود الوطنية يجعلان من الضروري أن نتخذ نهجاً إقليمياً للمنع. ومن المهم أن نسعى إلى توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والآليات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من

فورا. والحكمة التي أثبتتها التاريخ وورثناها من أجدادنا عبر الأجيال، وهي أن الوقاية خير من العلاج، يجب أن تبعث الأمل في نفوسنا من جديد. وتأكيد الأمين العام علميا أن منع نشوب الصراعات المسلحة يمكن أن يكون أقل تكلفة نسيبا، يجب أن يدفعنا إلى البدء من جديد.

ونعتقد، كما يوصي الأمين العام بحق، أن منع نشوب الصراعات يجب أن يكون حجر الزاوية للأمن الجماعي تحت رعاية الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، بناء على التفهم الكامل لمفاهيم السلام والأمن المستدامين والتنمية المستدامة والروابط المتبادلة المعقدة بين هذه المفاهيم ومكوناتها. ويقدم الأمين العام في تقريره توصيات أخرى عديدة وبعيدة المدى. وقد أتاحت لوفد بلدي الفرصة للمشاركة في المناقشة المفتوحة التي أجازها مجلس الأمن في الشهر الماضي حول نفس المسألة. وأود اليوم أن أكرر بعض أفكارنا وأن أدلي بوضع ملاحظات أخرى نعتقد أن النظر فيها سيكون ذا أهمية بالغة عند تحديد مسارنا الجماعي إلى الأمام.

أولا، يسعى ميثاق الأمم المتحدة إلى صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية وسيادة القانون، فضلا عن حقوق الإنسان والعدالة. وصون السلم والأمن الدوليين جوهر المسؤولية والالتزام الأساسيين للأمم المتحدة. ولهذا، فبينما تحتاج المنظمة إلى ضمان الأخذ بجميع التدابير الواجبة من أجل منع نشوب أي صراع مسلح محتمل في أي مكان في العالم، يجب أن تضطلع بذلك مع إيلاء الاحترام الكامل لمبادئ الاستقلال السياسي لجميع الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

وثانيا، تتطلب الطبيعة المعقدة للغاية والجهود الضخمة اللازمة لمنع نشوب الصراعات المحتملة تحليلا شاملا ونهجا كليا. والجهود المخصصة المعزولة المصممة في بيئة تفتقر إلى الثقة المتبادلة لن تفي بما نريده. وبالمثل، فإن أية

التعاون الواسع النطاق في إطار الأمم المتحدة من أجل تنفيذ هذه المبادرة الروسية.

ونرجو أن تسهم مناقشة توصيات الأمين العام في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، وتنفيذها بعد ذلك بدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في تعزيز فعالية جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إزالة تهديد الصراعات المسلحة. وتدرك روسيا إدراكا تاما مسؤوليتها عن صون السلم والأمن في العالم، وستواصل الاضطلاع بدور فعال من أجل تحقيق هذا الهدف، بالعمل مع جميع الدول المعنية.

**السيد بهاتاري (نيبال)** (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم لكم بجزيل الشكر، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه المناقشة حول منع نشوب الصراعات المسلحة، وهي مسألة ملحة وهامة بالنسبة لنا جميعا. ووفد بلدي مقتنع بأن الجمعية العامة هي أكثر هيئات الأمم المتحدة ملائمة للتداول بشأن هذه المسألة الواسعة النطاق والمعقدة للغاية من جميع جوانبها. وأود أن أسجل كذلك امتناننا العميق للأمين العام لتقريره الشامل والمتفائل والعميق النظر.

وقد ظلت الصراعات المسلحة على مر العصور مصدرا سيئ الشهرة لأسوأ الكوارث الاجتماعية التي يتسبب البشر في صنعها. وظلت تكاليفها باهظة على الدوام، لا من حيث وقف التنمية والإخلال بالرعاية الصحية وغيرها من النظم الاجتماعية والأعداد المفرقة من الوفيات وغيرها من الخسائر وفقدان الممتلكات والإحساس بانعدام الأمن فحسب، بل أيضا من حيث ما يتطلبه تحقيق السلام الدائم والحالة الطبيعية للمجتمعات التي مزقتها الصراعات. ومع ذلك، فمما يدعو إلى السخرية أن يستثمر العالم قليلا جدا من الطاقة ومن الموارد في منع نشوب الصراعات المسلحة في سعيه لتحقيق الأهداف ذات النطاق الأوسع للسلم والأمن الدوليين. ويجب عكس مسار هذا الاتجاه

بتناسق. ومن الواضح أن مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية أمر ضروري ويجب إيجاد آلية لإضفاء الصبغة المؤسسية على هذه المشاركة.

ثالثاً، يجب على الأمم المتحدة أن تزيد من قدرتها على تعزيز طاقة الحكومة الوطنية لمنع نشوب الصراعات بتحديث القدرات الموجودة وضمان تحسين تنسيقها، وبإعادة توجيهها وإضافة قدرات جديدة إذا دعت الضرورة. وعلى سبيل المثال، يمكن لدور حفظة السلام في منع تكرار حدوث الصراعات أن يشمل، بالإضافة إلى مسؤوليتهم الأساسية عن استعادة الحياة الطبيعية وحفظ السلام، إدارة السلام والبلوغ به مستوى معيناً من الاستدامة، ونقطة يمكن للحكومات الوطنية المعنية أن تتولى فيها المهمة. ويمكن تنفيذ البرامج في صفوفات تجمع بين عنصري الأمن والتنمية، حتى يمكن نزع فتيل الصراعات ويمكن للمقاتلين المجردين من السلاح أن يندمجوا بسهولة نوعاً ما في العمليات الاجتماعية السائدة.

وإن منظومة الأمم المتحدة تنتج كميات ضخمة من المعلومات المفيدة للغاية. وسيوضح أن من المفيد إجراء تحليل صحيح للكمية الضخمة من المعلومات ذات الصلة الموجودة بالفعل في المنظمة. وقد يتعين زيادة عدد ونطاق بعثات خبراء تقصي الحقائق، وسيكون من المفيد التحلي بالمرونة في إرسال هذه البعثات.

وبإثبات الروابط بين الفقر والصراع بصورة راسخة، لا يمكن أن تكون هناك طريقة أفضل، في المدى البعيد، لمساعدة الحكومات الوطنية على تعزيز قدرتها على منع نشوب الصراعات، من تمكينها من القضاء على الفقر والارتقاء بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة. وينبغي الاعتراف بالاستثمار في القضاء على الفقر وبرامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية الأخرى باعتباره استثماراً طويلاً الأمد

جهود لا تشارك فيها جميع الأطراف، على جميع المستويات، وفي جميع المجالات، ستكون جهوداً ناقصة، إن لم تعد بنتائج عكسية. ولهذا، فبالرغم من أن مجلس الأمن مكلف بالمسؤولية المباشرة عن منع نشوب الصراعات المسلحة، فإنه لن يتمكن بمفرده من الاضطلاع بها على نحو كامل، وبخاصة عند اتخاذ تدابير وقائية طويلة الأجل.

ويجب ألا تكون هناك على الإطلاق أية جهود تقوض أو تقلل من شأن الإسهام أو المشاركة المحتملين في العملية من جانب أي جهاز. ومنظومة الأمم المتحدة برمتها، ولا سيما أجهزتها الرئيسية وشركاءها الدوليين، لا بد أن تعمل في تناسق. ومجلس الأمن والأمن العام، بوصفهما طرفين يحتلان مكان الصدارة، يجب أن يكفلا مشاركة جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة مشاركة كاملة وواضحة. وتحتاج أيضاً الجهود الوقائية الطويلة الأجل إلى التعاون الكامل من جانب أطراف أخرى عديدة خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مؤسسات بريتون وودز، إذا كان لهذه التدابير أن تنجح.

وجهد الأمين العام الرامية لدراسة الدور المحتمل لكل جهاز رئيسي، وكذلك للمنظمات الأخرى والشركاء الآخرين، بحيث يمكن رسم سياسات واستراتيجيات متسقة، جهود نبيلة وحذيرة بالتقدير. وهذا يعيدنا إلى المعتقدات الأساسية التي يجب أن تعمل المنظمة بمقتضاها بوصفها كلا موحداً فيما يتعلق بالقضايا المعقدة، مثل منع نشوب الصراعات المسلحة. وفضلاً عن التنسيق فيما بين الإدارات والانسجام فيما بين الوكالات، فإن التفاعل مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، سيكون مفيداً في إضافة التعاون والتكامل إلى أعمال منظومة الأمم المتحدة. وجميع البرامج المتعلقة بالقضايا من وسائل الإعلام إلى المرأة والطفل، ومن إدمان المخدرات والإصابة بالأمراض وارتكاب الجرائم إلى حقوق الإنسان والأمن الغذائي ونزع السلاح يجب أن تنفذ

الفرصة أفضل لأن تكون فعالة. ونؤيد أيضا بقوة مفهوم ثقافة الوقاية التي يتوخاها الأمين العام ويعمل الأعضاء جاهدين على تحقيقها.

ومفهوم منع نشوب الصراعات المسلحة، شأنه شأن العديد من المفاهيم الأخرى، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعمم في نموذج من حجم واحد يناسب الجميع. بل نعتقد أن التدابير الوقائية ينبغي أن تفصل على حسب المقاس. ومع ذلك قد يكون من المستحسن وجود خطة لتحديد مستوى التعرض لنشوب الصراع وتيسير اختيار التدابير التي ينبغي اتخاذها. ويمكن أن يكون من المفيد أن تضع الأمم المتحدة نوعا من المركب القياسي مثل "فهرس السلم والتنمية".

ومن ثم يمكن للتدابير الوقائية أن توظف على أفضل وجه في أربع مستويات مختلفة. وهذه المستويات هي منع نشوب الصراعات في وقت السلم، مثل الاستثمارات في التنمية، والقضاء على الفقر، وتعليم التسامح، والجهود التي تبذل خلال مرحلة تكون الصراع، مثل تدابير تقصي الحقائق ونزع السلاح الوقائي؛ والجهود التي تبذل عندما يقترب الصراع من مرحلة الانفجار، مثل مساعي الأمين العام الحميدة وعمليات منع الانتشار الوقائية؛ والجهود التي تبذل خلال الصراع وبعده - أي حفظ السلام، والتدريب الخاص لحفظة السلام لتمكينهم من الحيلولة دون تصاعد الصراعات وانتشارها أو تجدد حدوثها، وتدابير بناء السلام فيما بعد الصراع.

وعلى كل حال، إن نجاح أي تدبير لمنع نشوب الصراع سيتوقف تماما على استمرار توفر الإرادة السياسية والالتزام الطويل الأمد بتقديم الموارد اللازمة من جميع الأطراف المؤثرة. وهذا هو المحك الذي نواجه فيه اختبار اقتناعنا الحقيقي بإيجاد عالم يسوده السلام من خلال منع نشوب الصراعات. وإننا لنعلم جميعا أننا لا نتحمل تبعه

لمنع نشوب الصراعات، وينبغي توفير موارد جديدة وإضافية لذلك الغرض.

وكذلك قد ثبت تماما دور الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تشجيع الصراعات واشتعالها وتصعيدها، وتبين تماما الخراب الاجتماعي والاقتصادي المتعذر إصلاحه الذي تسببه للمدنيين، وغالبيتهم من النساء والأطفال. وتُبذل في الوقت الحالي جهود للاتفاق على مجموعة من تدابير وآليات الرقابة لتتبع تدفق الأسلحة الصغيرة من خلال الاتجار غير المشروع.

وهناك حاجة إلى إجراء مفاوضات في مناخ من الثقة والاحترام المتبادلين لمنع أعمال القتل بلا رحمة وبلا معنى والإصابات التي تُحمل المرافق الطبية فوق طاقتها، والتي تمنع المستثمرين المحتملين، وتجرم الأطفال الأبرياء، وتزعزع القانون والنظام وتعوق التنمية. وسيكون لنتيجة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه، الجاري حاليا، أثر قوي على نجاح الجهود الدولية الرامية إلى منع نشوب الصراعات المحتملة.

وينبغي أن تظل زيادة استخدام عمليات الانتشار الوقائي في الأماكن التي يحتمل فيها اندلاع الصراعات الخطيرة أداة هامة لدى الأمم المتحدة للتعامل مع هذه المشكلة. ونرى أن استخدام الأمين العام المتزايد لمساعيه الحميدة في مرحلة مبكرة لمنع نشوب أي صراعات محتملة لا يزال مفيدا وفعالا. وتعزيز وزيادة مشاركة المؤسسات الإقليمية من شأنهما تيسير وضع الاستراتيجيات من جانب الأمم المتحدة، ومدها بمعرفة وثيقة عن الحالة المعنية وتحليل دقيق لها. والتعاون الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات طوال العملية سيكون مفيدا للغاية.

وعلاوة على ذلك، تتفق نيبال مع الرأي القائل بأنه كلما اتخذت التدابير الوقائية بشكل أسرع، كلما كانت

حالة من العوز والضعف لأناس كثيرين للغاية، لا تتوافق ظروفهم المعيشية في معظم الحالات مع التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرز أو مع التطورات التي شهدناها في العالم الحديث في مختلف القطاعات.

وهذه الصراعات المؤذية تندلع وتصبح تهديدات حقيقية للسلم بالتحديد في وقت يقتضي أكثر من أي وقت آخر عملا منسقا وفعالا من جانب المجتمع الدولي، مع توفير كل الموارد اللازمة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة للغاية التي تواجهها. وتشمل هذه المشاكل الفقر المدقع والتدهور الصحي الواسع الانتشار، حيث يمثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المشكلة الرئيسية، التي يتخذ أثرها - كما شهدنا خلال الدورة الاستثنائية التي عقدت مؤخرا - أبعادا هائلة. وليست هذه سوى واحدة من العديد من المشاكل التي تقتضي إيلاء اهتمام عاجل وذي أولوية.

ولذلك فإن وفدي يرى أن من الضروري وضع استراتيجيات قائمة على توافق الآراء تهدف إلى تحقيق ما يتطلع إليه سكان العالم من السلم والعدالة والإنصاف. وفي هذا العصر الذي يتسم بالتغيير والتحول العميق، ينبغي للسلام كمفهوم لا يقبل التجزئة أن يُنظر إليه بصورة واسعة، حتى تتمكن الدول، كبيرة وصغيرة، من تحقيق الالتزام الذي تعهدت به لدعم هيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن من القضاء على الأسباب الرئيسية لهذه الصراعات وبالتالي من هيئة بيئة من التضامن المشترك.

وقد أشار الأمين العام في تقريره عن حق إلى أن هذه الاستراتيجية ليست مسؤولية كيان واحد، أو حتى كيانات قليلة. وبلدي يشاطره هذه الرؤية. إذ يجب علينا جميعا التعهد بهذا الالتزام؛ وهذه مهمة لازمة ليست على هيئات الأمم المتحدة فحسب، بما في ذلك مختلف وكالاتها المتخصصة

الفشل في هذا الامتحان العسير. ويأمل وفدي مخلصا أن تتمكن من اجتياز الامتحان، بإيماننا بالقوة الجماعية، وبالتزام جميع الأطراف المؤثرة بجعل كوكبنا أكثر سلاما دائما، وتوفير الجمعية العامة للقيادة المنسقة على المستوى الكلي.

**السيد الكالاي (فترويل)** (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ، سيدي الرئيس، بشكركم على عقد جلسة لهذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة لمناقشة تقرير ذي أهمية حيوية في سياق العلاقات الدولية. وفي الحقيقة استمعنا إلى وجهات نظر مثيرة للاهتمام خلال هذين اليومين من المناقشات التي جرت بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقديمه التقرير المعروض علينا اليوم. إذ يحتوي على تحليل موسع وثرى لمشكلة الصراعات المسلحة والمسائل المتصلة بها، فضلا عن سلسلة من التوصيات التي ستسهم قطعاً في إنشاء معايير عملية جديدة لتوجيه عمل الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات المسلحة.

وفي سياق التغييرات السريعة الكبرى التي ظلت تحدث على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، أصبح منع نشوب الصراعات يكتسب أهمية متزايدة ويتخذ أبعاداً أوسع.

ولهذا السبب، يرحب وفد فترويل بحماس بعقد هذه المناقشة، وهي أول مناقشة منظمة تعقد في جهاز ديمقراطي تعددي مثل الجمعية العامة، والتي يمكن فيها سماع أصوات جميع الدول الأعضاء بشأن موضوع يهمنا جميعاً.

وإن ظهور العديد من الصراعات المسلحة الجديدة منها والكامنة، وتحدد ظهور بعض الصراعات التي كان يعتقد أنها قد حُلت يذكى ناره إلى حد كبير، من بين عوامل أخرى، تزايد عدم المساواة بين الأمم والفقر المدقع، الذي ينتشر بلا كابح في جميع مناطق العالم تقريبا. وهذا يحدث

الجهود الجماعية لتشجيع الحوار والتفاهم، على الصعيدين الدولي والإقليمي معا، بشأن هذه المشاكل الملحة.

وأخيرا، نرحب مرة أخرى بالمناقشة المكثفة بشأن الأفكار المقدمة في تقرير الأمين العام. وهذه بداية تحليل حيوي لتنمية شعوب العالم في المستقبل. ويجب متابعة هذه المناقشة لتحقيق الأهداف المحددة. وبلدي، من خلال اتباع هذا النهج التمهيدي، الذي نأمل أن يُفصّل أكثر في المستقبل، يؤكد من جديد التزامه بوضع استراتيجية عالمية لمنع نشوب الصراعات المسلحة ومواصلة السعي إلى إيجاد نظام يقوم على السلام والعدالة والتنمية.

**السيد شرما (الهند)** (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، يسر وفدي دائما أن يراكم تترأسون الجلسات العامة للجمعية. ونعرب عن تقديرنا لعقدكم هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام.

وقبل بضع سنوات فقط، اتخذت الجمعية العامة، وهي تعمل بمقتضى تقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية"، و "ملحق لخطة للتنمية"، عددا من المقررات لمعالجة المسائل التي تتصل بصون السلم و الأمن الدوليين، بما في ذلك منع نشوب الصراعات. والتقرير الجديد الذي قدمه الأمين العام بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة يغطي عددا من الأنشطة، على الرغم من أن بعضها يتجاوز نطاق الموضوع. وينبغي النظر إلى الأفكار الجديدة والتفكير الجديد في سياق التماس الدليل على ما إذا كانت الولاية التشريعية القائمة قد اتضح قصورها وأن الصراعات المسلحة ظلت آخذة في التزايد. ومما يشجع أنه يمكن أن يكون للحقيقة وجه براق. وقد خلصت دراسة حديثة أجراها مركز التنمية العالمية وإدارة الصراعات بجامعة ميريلاند، قائمة على أساس دراسة أجريت على ١٦٠ بلدا، إلى أن الصراعات المسلحة قد نقصت عددا وحدةً بحوالي النصف في

وصناديقها وبرامجها ومؤسسات بریتون وودز، ولكن أيضا على العديد من الجهات خارج الأمم المتحدة، مثل المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ومع أخذ هذه الحقيقة في الاعتبار، تتفق فتزويلا مع نهج الأمين العام الرامي لإنماء ثقافة الوقاية. ونرى أن هذا أمر ضروري من أجل اتخاذ موقف يقوم على المبادرة بالعمل وللتقليل إلى أقصى حد ممكن من اتباع النهج القائمة على رد الفعل تجاه المشاكل التي تكتنفنا. ويجب دعم ثقافة الوقاية وتطويرها على أساس التنفيذ الفعال والكامل لقواعد القانون الدولي. وبالمثل، يجب تهئية الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. ويجب أن تكون مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي هدفاً أسمى في تلك التنمية في عصر العولمة والتكافل هذا؛ وبالطبع لا يتعلق هذا بالعوامل أو الظروف الاقتصادية فحسب. ويجب أن تكون تهئية هذه الظروف أحد المبادئ التوجيهية لهذه الثقافة الجديدة.

ووفقا لهذه المعايير، تود فتزويلا أن تعرب عن دعمها لعمليات التحول التي تسعى إلى كفالة الكرامة للبشر وإتاحة الفرص لهم للمشاركة الكاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلبية أبسط احتياجاتهم الأساسية، مع ضمان احترام حقوق الإنسان في نفس الوقت. ونرى أن أي استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف العالمية يجب أن تشمل توفير الموارد المالية، في إطار ظروف لا تضعف القدرات الإنمائية للبلدان المتلقية للمساعدة والتي بذلت بالفعل جهودا في هذا الاتجاه. وهذا يشكل عنصرا رئيسيا لتفادي انفجار التوترات الاجتماعية في البلدان التي تعاني من عبء الفقر والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة.

وعلى أساس هذه العناصر، ووفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واسترشادا بالمبادئ المضمنة في الدستور الفنزويلي الوطني، شارك بلدنا بفعالية وسيظل يشارك في

الصدد، من خلال جملة أمور منها التدابير الموضحة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. وعمليات حفظ السلام تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة، التي وضعت بالفعل المبادئ التوجيهية في قرارها ١٢٠/٤٧ بآء المؤرخ ١٩٩٣. وقد تصدى المجلس أيضا لهذه المسألة بالكامل من خلال الفقرة ٢٤ من بيان رئاسي صدر مؤخرًا في ٢٠ شباط/فبراير من هذه السنة. وإذا كانت هناك حالات كان ينبغي للمجلس أو العضوية العامة أن يكونا قد عملا فيها أكثر أو يجب أن يعمل فيها أكثر، فإنه ينبغي إيراد حالات محددة. وإلا فإن التوصية تبدو زائدة عن الحاجة. وعلاوة على ذلك، ليس من الواضح أيضا كيف يمكن لمجلس الأمن تعزيز قدرة الأمانة العامة في هذا الصدد، حيث أن المسألة يجري النظر فيها من جانب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، التي ترفع تقريرها إلى الجمعية العامة.

وفي التوصية ١٥، يشجع التقرير مجلس الأمن على أن يدرج، حسب الاقتضاء، عناصراً لآزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وقد اعتمد المجلس هذه المسألة بالتحديد فعلاً من خلال إصدار بيان رئاسي.

وطُلب من المجلس في التوصية ٢٠ دعوة منسق الأمم المتحدة للإغاثة في الحالات الطارئة إلى أن يقدم للأعضاء إحاطة إعلامية على نحو منتظم بشأن أي حالات تكون فيها احتمالات قوية لاندلاع أزمة إنسانية. وحُث مجلس الأمن أيضا على أن يطلب ويدعم تنفيذ الأنشطة الوقائية والمتعلقة بتقديم المساعدة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة في الحالات التي تنطوي على خطر اندلاع أزمة إنسانية. ويعالج منسق الإغاثة في الحالات الطارئة كوارث متنوعة. وبعض هذه الكوارث، مثل الهزات الأرضية، والمجاعات، والأعاصير المدارية ليست لديها آثار على السلم والأمن. ولن يستفيد المجلس من إحاطة إعلامية بشأن هذه الحالات. ولدى

التسعينات، وأن عدد الحكومات الديمقراطية زاد بصورة واسعة وأن عدد اتفاقات تقاسم السلطة لإنهاء القتال الإثني قد زاد أيضا. ونحن في نظرنا في هذا الموضوع سنظل واعين بالقول المأثور الذي يحذر من محاولة إصلاح ما لم يكن مكسورا؛ ويجب أن نركز فقط على حيث يمكن إضافة قيمة جديدة. وبما أنكم تريدون، سيدي الرئيس، أن تقوم بدراسة التقرير شتى أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها فيما يتعلق بالمسائل التي تقع في نطاق اختصاصها، فإننا سنكتفي ببعض التعليقات العامة في هذه المرحلة. وإن بعض التوصيات الواردة في التقرير تستحق النظر بجدية عندما ينظر فيها بشكل فردي؛ وبعضها الآخر كان يمكن أن يستفيد من اتباع نهج أكثر طابعا تحليليا، قائما على أساس الحقائق الصلبة ودراسات العلم التجريبي. وفي العديد من الحالات كان قد تم سلفا الاتفاق على ما وردت التوصية به ويجري تنفيذه. وبعض الأمثلة على ذلك كما يلي: في التوصية ١٢، يشجع الأمين العام الدول الأعضاء ومجلس الأمن على استخدام عمليات النشر الوقائي بشكل أكثر فاعلية قبل اندلاع الصراع، حسب الاقتضاء. وقد عولج هذا الموضوع بتفصيل في "خطة للسلام" وفي قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ بآء المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الذي وضعت فيه الجمعية المبادئ التوجيهية للانتشار الوقائي: اتباع نهج يأخذ كل حالة على حدة، وموافقة الدولة العضو أو الدول الأعضاء المعنية – ومن حيث المبدأ، بطلب منها – مع الأخذ في الاعتبار لمواقف الدول الأخرى المعنية. وإلى جانب إيراد التقرير لثلاث حالات تم فيها هذا الانتشار، كان يمكن أن يستفيد من دراسة حالات قُدم فيها طلب من هذا القبيل وكيف تم التعامل معها.

وفي التوصية ١٣، يحث التقرير مجلس الأمن على دعم عناصر بناء السلام في داخل عمليات حفظ السلام، حيثما كان ذلك مهما، وتعزيز قدرة الأمانة العامة في هذا

وخير وسيلة لإدارة هذه الخلافات وحماية وتعزيز حقوق الإنسان هي عن طريق الحكم الديمقراطي، الذي يشمل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وحرية التعبير، وحكم القانون وحماية الحريات الأساسية. ويجب إيلاء أولوية بالغة لتعزيز الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي والأمم المتحدة تجاه تعزيز قاعدة السلوك الديمقراطي. وهذا الإجراء من شأنه تشجيع إقامة علاقات سليمة وتعاونية بين الدول. ويجب عدم قبول تخريب الديمقراطية - لا في داخل بلد الفرد أو بلدان الآخرين.

والاقتراح التالي هو إزالة الفقر الاقتصادي. ومن المسلم به إلى حد بعيد أن الفقر المستوطن والافتقار إلى التنمية الاقتصادية سببان هامان لإضرار الصراعات. وإن لم تعالج الصعوبات الاقتصادية، وانعدام العمالة المكسبة، والضغوط اليومية من أجل البقاء، وسيكولوجية اليأس واقتلاع الجذور، فإنها تؤدي إلى تآكل الروابط التقليدية والثقافية التي تربط البشر، وتخصب تربة الصراع. وإن كبر حجم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها شعوب العالم كما ذكرها الأمين العام في تقرير الألفية، "نحن الشعوب" (A/54/2000)، فهو مذهل بالفعل. إذ يكسب نصف سكان العالم - حوالي ٣ بلايين من البشر - أقل من دولارين في اليوم، ويكسب ١,٢ بليون أقل من دولار في اليوم. وليس ذلك بالوضع الملائم للاستقرار والتآلف الاجتماعي والسياسي. وهناك أسباب مختلفة للصراع، غير أن شن حرب دولية شاملة بلا هوادة على الفقر والعوز الاقتصادي سيمثل حربا على الصراعات. وهذه الحقيقة الملحة لا تلقى بشكل عام التأكيد اللازم، وهذا التقرير لا يخرج عن القاعدة في هذا المجال.

وثمة تدبير آخر ألا وهو احترام مبادئ العلاقات بين الدول. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى مبدأ هام في العلاقات بين الدول، فضلا عن ميثاق الأمم

وكالات الإغاثة ما يكفيها. ويجب عدم صرف انتباهها على نحو غير ضروري.

والفئة الثانية من الكوارث هي التي تسببها الصراعات. وأي عمل يقوم به المجلس هو فقط تجنب التصعيد؛ ولن يكون ذلك عملا وقائيا. علاوة على ذلك، فإن قيام الموظفين المعنيين بالشؤون الإنسانية بمعالجة أنشطة منع نشوب الصراعات، وهي بطبيعتها سياسية، يعرضهم لخطر اتهامهم بالانحياز. وهذا يعرضهم أيضا لمخاطر يمكن تجنبها، ويعرض ولايتهم للخطر.

وفي التوصية ٢٤ حُث المجلس على أن يولي، عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اهتماما كبيرا للمنظور الجنساني في جهوده الرامية إلى منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وأعرب المجلس بإصداره القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن عن نيته في أن يفعل ذلك و، من بين أمور أخرى، حث الأمين العام على تعيين مزيد من النساء ممثلات خاصات ومبعوثات خاصات له، واتخاذ تدابير أخرى في القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين. ولا يعطي التقرير تفاصيل حول أية أعمال محددة اضطلعت بها الأمانة العامة إلا بالإشارة إلى إنشاء قوة عمل تقوم بإعداد خطة عمل لتنفيذ القرار. هذا هو وضع قرار المجلس بعد ثمانية أشهر من اتخاذه.

ونعتقد أن الحاجة الحقيقية إلى وضع تدابير بعيدة المدى وهي، إذا تم تنفيذها بشكل جدي وكامل، ستساهم مع مرور الزمن في تخفيض احتمالات نشوب الصراعات المسلحة. وها هي بعض الاقتراحات لإقامة إطار للتدابير البعيدة المدى.

وأولها تدعيم ونشر الحكم الديمقراطي. والخلافات داخل المجتمعات حول القضايا والسياسات ليست أمورا عادية فحسب، بل هي علامة صحية على وجود التعددية.

**السيد القدوة (فلسطين)** (تكلم بالعربية): أود أن أتقدم لكم بالشكر، وكذلك أن أتقدم بالشكر إلى السيد الأمين العام والترحيب بجهوده الحثيثة لتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات المسلحة؛ وفي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن منع نشوب الصراعات المسلحة يتطلب من وجهة نظرنا، ومن بين أمور أخرى، تعزيز بيئة دولية قائمة على أساس احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وإنهاء ما أصبح يعرف بـ "ثقافة الإفلات من العقاب" أي "Culture of impunity". وكذلك تعزيز مبدأ السلام القائم على قيم الحرية والعدل وحق تقرير مصير الشعوب خاصة تلك التي ما زالت ترزح تحت الاحتلال الأجنبي. وفي هذا المجال فإننا نرحب بجميع الجهود التي تهدف إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وأجهزتها، بما في ذلك الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، وكذلك دور الأمين العام في الأمم المتحدة نفسه.

وعندما يتعلق الأمر بمنع نشوب الصراعات المسلحة، فإنه من المتوقع تماما أن يتم التعاطي مع المسألة الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط، خاصة على ضوء الوضع القائم حاليا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وفي المنطقة بشكل عام. والغريب أن تقرير الأمين العام يخلو من أية إشارة جدية لهذا الوضع.

والفقرة ٧٧ من التقرير أشارت إلى الأرض المحتلة بدون أية بحث جدي للوضع. وأيضا كأن هذه الأرض في القمر وليست أراضي فلسطينية. لقد قام أكثر من وفد بالإشارة إلى هذا الموضوع أثناء بحث التقرير من قبل مجلس الأمن.

المتحدة. ويجب احترامه بدقة شديدة وبناء الأمة مهمة تتعلق بالتوفيق بين التنوع داخل المجتمع للتوصل إلى نظام حكم متسق وتشاركي؛ وينبغي للعوامل الخارجية كلها أن تعزز ذلك بدلا من زيادة حدة الوضع.

والتدبير التالي هو تناول مسألة نزع السلاح بشكل جدي. وينبغي العمل بالمنطق الصحيح القائل بأن الصراع المسلح يتطلب سلاحا. وتوقيت التأكيد على تلك الحقيقة أمر مناسب: فنحن في غمرة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وحرية الفئات غير الحكومية في الوصول إلى السلاح يغذي الصراع بشكل خاص. وأحد التحديات الرئيسية في منع الصراع هو إيجاد حل لتوفر الأسلحة اليدوية وغيرها من الأسلحة في حوزة الإرهابيين والمتمردين الذين يعملون بدون أي اعتبار للقانون وخارج سلطته. وإنه من الضروري أن تتوقف الدول عن تزويد مثل تلك الجماعات بالأسلحة واتخاذ إجراءات حازمة لمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة وغيرها من الأسلحة. ويوفر لنا المؤتمر فرصة تاريخية لتحقيق ذلك، وهي فرصة يجب ألا تفوتنا.

ويجب أن يكون هنالك التزام بالمفاوضات السلمية. ويجب حل الخلافات بين الدول عن طريق المفاوضات السلمية التي تجرى بحسن نية. وهذا يتطلب الصبر والمثابرة والتصميم على مواصلة المسيرة بتلك الروح. ويجب ألا يكون القسر والعنف منهجا مقبولا في السلوك الدولي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة ومجلس الأمن عبر السنين ما يكفي من القرارات حول قضايا مختلفة يشملها هذا التقرير؛ وهي تقع في مجاليهما الخاصين وضمن نطاق الأمم المتحدة. والمطلوب هو متابعة تلك المبادئ التوجيهية بتعقل وحصافة.

متواصل اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والعديد من مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وهي الدولة الوحيدة التي رفضت وانتهكت بالكامل، ٢٥ قراراً أصدرها مجلس الأمن حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورفضت، وانتهكت العشرات من قرارات الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. هذا هو بالضبط نموذج المسلك الذي يضمن وجود الصراعات المسلحة واستمرارها. المطلوب من الأمم المتحدة هو بالضبط وضع حد لمثل هذا المسلك، وإنهاء ما أشرت إليه سابقاً حول ثقافة الحصانة.

أريد أن أشير الآن إلى فشل مجلس الأمن في القيام بأي دور يذكر طوال فترة العشرة أشهر الماضية تجاه ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وتجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني، وإمكانية تدهور هذا الوضع، وهو ما يشكل طعناً في مصداقية مجلس الأمن وقدرته على القيام بمسؤوليته بشكل موضوعي وثابت، وبدون ازدواجية في المعايير. لقد مُنِع مجلس الأمن من القيام بواجباته وفقاً للميثاق تجاه الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وهو ما يقوض مصداقية المجلس فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة والتوصل إلى حلول لهذه الصراعات.

نحن نتطلع إلى تصحيح هذا الوضع غير الطبيعي. ولكن، وفي حالة عدم حدوث ذلك، نتطلع إلى قيام الجمعية العامة بدور البديل، بهدف منع تطور الوضع، ربما إلى حالة حرب إقليمية - لا قدر الله. نحن الآن، إذاً لا نتكلم كلاماً نظرياً. هناك وضع قد يتحول إلى حرب إقليمية في المستقبل القريب. والمجلس لم يَقم بأي شيء إذا استمر ذلك، كما قلت، سنلجأ إلى الجمعية العامة بهدف منع وقوع ذلك، وبهدف إعادة الأمور إلى سياق بناء السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ونتيجة لذلك، قامت الأمانة العامة بمحاولة لعلاج الأمر من خلال إصدار تصويب. وللأسف، جاء هذا التصويب أسوأ من الأصل. وكأن هناك دوائر في الأمانة العامة ترى أن من حقها تحديد مواقف سياسية مخالفة للقرارات التي اعتمدها الدول الأعضاء.

لقد لاحظنا منذ فترة أن تقارير الأمين العام ووثائق الأمانة العامة حول المسائل المتعلقة بالصراعات المسلحة، بما في ذلك التقارير السابقة الخاصة بحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، تتجنب وبشكل غير مفهوم تماماً، التطرق للاحتلال الأجنبي باعتباره أحد مظاهر الصراعات المسلحة. وكذلك تتجنب الإشارة، أو التطرق بشكل محدد لمسألة الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وباقي الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. إن هذا التوجه في التقارير، سواء كان مقصوداً أم لا، يعكس تجاهلاً خطيراً للقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وكذلك لمسؤولية الأمم المتحدة الدائمة تجاه قضية فلسطين، ولمواقف الدول الأعضاء وقراراتها. ومن غير المقبول أن يتم تجاهل مسألة الاحتلال الأجنبي وما يمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، وتجاهل المسألة الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط في أي تقرير ذو صلة يصدر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة.

إن كلمة المندوب الإسرائيلي قبل قليل، قد تضمنت الكثير من التضليل وتشويه الحقائق. نحن لن نتعاطى مع هذه الأمور. لأننا لا نبحث الآن المسألة الفلسطينية أو الوضع في الشرق الأوسط من حيث الجوهر. إنني أريد فحسب أن أشير إلى أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة العضو في الأمم المتحدة، المعترفة رسمياً من قبل هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة، قوة احتلال. وهي الدولة الوحيدة التي تمارس الاحتلال الاستيطاني في القرن الحادي والعشرين. وهي الدولة الوحيدة التي انتهكت بشكل

لقد كانت سويسرا من بين أوائل البلدان التي بادرت بدعم وتمويل الصندوق الاستئماني للأنشطة الوقائية، تلك الأداة التي تمكن الأمين العام من القيام بعمل سريع بالحرية التي تتطلبها الظروف.

وعلاوة على ذلك، فإن سويسرا تأخذ في الاعتبار بصورة منتظمة مسألة منع نشوب الصراعات المسلحة في جميع برامجها للتعاون في المجالين الإنساني والإنمائي، سواء كان ذلك على مستوى التخطيط، أو التنفيذ أو المتابعة. ومن هذا المنظر، قررت مؤخرا زيادة إجمالي الأموال المتاحة لهذا الغرض.

وفيما يتعلق بالأمن البشري، فإن سويسرا ملتزمة اليوم التزاما قويا بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد، وهما حقان تعمل فيهما نظريا وعمليا. وتتبع حكومتنا أيضا سياسة نشطة لتعزيز احترام حقوق الإنسان والارتقاء بها وتسعى بهذه الطريقة إلى الإسهام أيضا في منع نشوب الصراعات المسلحة والأزمات. وهي تستعمل العديد من الأدوات المكملية، مثل التدابير الدبلوماسية، والحوار النقدي، وبرامج في المجالات الاقتصادية والتعاونية، والتدريب القانوني والسياسي أو حتى في مراقبة الانتخابات أو الحالات في الميدان.

وتسهم سويسرا أيضا في تعزيز دولة القانون والديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بالحقل الدستوري في البلدان غير المستقرة بشكل خاص، بالتعاون في إنشاء آليات لمنع نشوب الصراعات وحلها، تجمع بين هياكل السلطة التقليدية ومتطلبات الدولة الحديثة.

ومن ناحية أخرى، أنشأت سويسرا أيضا فريقا من الخبراء - من مراقبين للانتخابات وحقوق الإنسان، ورجال الشرطة، والإداريين، ومسؤولي الجمارك، وهلم جرا - ومن ولايات هذا الفريق تكميل العمليات الدولية لحفظ السلام.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة السادسة بعد المائة، المنعقدة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

**السيد هيلغ (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** شكرا لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. إن التقرير الممتاز الذي قدمه الأمين العام عن منع نشوب الصراعات المسلحة يشجعنا على أن نتنقل من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع، وأن نترجم وعودنا إلى أعمال ملموسة. وضمننا للفعالية، فإن العمل المتعلق بمنع الصراعات المسلحة يجب أن يأتي نتيجة لجهد مشترك. وأود أنؤكد هنا على أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وكذلك المجتمع المدني، بما في ذلك مؤسسات القطاع الخاص، وفي إطار مبادرة الميثاق العالمي التي أعلنها الأمين العام في المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في دافوس، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

إن هذا المفهوم العالمي المتكامل لمنع نشوب الصراعات يقودنا اليوم إلى الالتزام الواجب علينا جميعا بالسعي إلى تخفيف حدة التوترات، وعدم المساواة، والانتهاكات ضد كرامة الإنسان، والعنصرية، والتمييز، والظلم، ومختلف أشكال عدم التسامح، والتي كلها تهدد السلام والأمن. وحتى لو كنا جميعا نؤيد هذا النهج المفاهيمي، فإن المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الدول ذاتها. وسويسرا، التي من أهداف سياساتها الخارجية أن تعمل على منع نشوب الصراعات المسلحة والأزمات، سوف تستمر في تحمل مسؤوليتها. وهذه بعض الوسائل التي نستخدمها في تحقيق هذا الغرض.

إسرائيل على الانسحاب من لبنان هو إرادة الشعب اللبناني التي تجسدت في المقاومة اللبنانية الباسلة.

لقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره حول منع نشوب الصراعات المسلحة الصادر في الوثيقة S/2001/574، أنه "حتى يكون المنع [أي منع نشوب الصراعات المسلحة] فعالاً، لابد من تحديد ومعالجة أسباب الصراع الجذرية في أبعادها المتعددة". ولا يمكن لأحد أن ينكر أن جذور الصراع العربي الإسرائيلي تعود أساساً إلى احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وبأن الحل الجذري فرضه مجلس الأمن بأن طالب إسرائيل بالانسحاب من هذه الأراضي العربية وإعادة تمها إلى أصحابها، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ويقول الأمين العام في تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن حول وضع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. "ذكرت في تقريرتي السابق أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد أكملت جزئين من الأجزاء الثلاثة من ولايتها، وأنها تركز الآن على المهمة المتبقية، وهي إحلال السلام والأمن الدوليين، وإلى حين التوصل إلى سلام شامل، تسعى القوة إلى المحافظة على وقف إطلاق النار." (S/2001/423، الفقرة ٦).

إن الاحتلال الإسرائيلي هو الذي يهدد الأمن والسلم في المنطقة، وهو الذي يؤدي إلى عدم التوصل إلى سلام شامل في المنطقة. وإن مطالبة الشعوب العربية وحكوماتها إسرائيل بالانسحاب من أراضيها المحتلة هو حق مشروع يقره القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وإن الحل الجذري الذي ذكره الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره يكون بتطبيق إسرائيل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وهو ما يضمن تحقيق الأمن والسلم في المنطقة.

وأخيراً، تعمل الحكومة السويسرية على نشر القانون الإنساني الدولي وتنفيذه بالتركيز بوجه خاص على العمل المتصل بالمحكمة الجنائية الدولية، التي تكتسب طابعاً وقائياً هاماً. وسويسرا في دعمها للقانون الإنساني الدولي، تخاطب الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول على السواء، ساعية إلى منع وقوع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبالتالي خفض درجة العنف في الصراعات المسلحة. وأحد الأهداف الأخرى لهذه الجهود هو احتواء التشريد القسري للسكان في داخل الدول فضلاً عن حركات الهجرة، اللذين ينجمان أكثر فأكثر عن الصراعات المسلحة.

وسأختتم بياني بالإشارة إلى أن هذا التقرير الهام للأمين العام وهذه المناقشة في الجمعية العامة يوفران لنا فرصة لتعزيز إرادتنا السياسية المشتركة لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن نرحب بهذا وندعو المجتمع الدولي إلى ترجمة هذه الإرادة السياسية إلى أعمال وأفعال.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة.

**سأعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد.**

هل لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وأنه ينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد دياب (لبنان) (تكلم بالعربية):** طلبت الكلمة لأعقب على ما جاء من اتهامات على لسان مندوب إسرائيل. ينسى مندوب إسرائيل أو يتناسى الشروط التي وضعتها حكومات إسرائيل المتتالية خلال ٢٢ عاماً مرت على تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) منذ احتلالها للأراضي اللبنانية سنة ١٩٧٨. وينسى أن المنطق الوحيد الذي أجبر

أمام هذه الجمعية إلا محاولة إسرائيلية أخرى للتضليل وتشويه الحقائق. ومن الواضح أن هدف البيان الإسرائيلي لم يكن مساعدة الأمم المتحدة على العمل في مجال الوقاية من اندلاع الصراعات المسلحة. بل إنه محاولة يائسة لتبرير سياسات العدوان والقتل وإبادة الجنس البشري التي تمارسها إسرائيل.

لقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بشن عدوان ظالم غادر صباح هذا اليوم على أراضي السلطة الفلسطينية. ولا يزال الدخان يتصاعد حتى هذه اللحظة التي نتحدث فيها من المنازل التي تم تدميرها دون أي مبرر. إما إبادة لأحياء فلسطينية كاملة قبل أيام، والتي أداها كل العالم، فإنها قد تأتي حسبما يدعي ممثل الاحتلال الإسرائيلي في إطار منع اندلاع الصراعات المسلحة، على حد زعمه طبعاً.

إن المجتمع الدولي في الحقيقة يعرف أن سلوك سورية ينسجم مع الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة والتقيد الصارم بها. وتمارس سورية الآن وبعد هجمات إسرائيلية مباشرة على قواتها في لبنان كل إمكانية لمنع اندلاع صراع مسلح.

أما الأكاذيب الإسرائيلية حول دور سورية في لبنان فقد أجاب عليها ممثل لبنان الموقر. ويهمن أن نوضح أن سورية ما زالت تساعد أشقاءنا في لبنان على إطفاء نيران الحرب الأهلية التي ساهمت إسرائيل كثيراً في إشعالها.

ووجود قوات سورية في لبنان شيء مشروع وهو وجود مؤقت يتم التشاور حوله بين قيادتي البلدين. ومن المعروف أن الأمم المتحدة من خلال قراراتها تقول بأن إسرائيل هي دولة الاحتلال والاستيطان الوحيدة الآن في العالم.

أما حزب الله، فهو حزب لبناني يمارس دوره على الساحة اللبنانية ولا يتلقى تعليمات حول دوره من أي كان، بما في ذلك سورية. وقد احتلت إسرائيل لبنان لمدة ٢٢ عاماً كما تكلم مندوب لبنان.

ونذكر المندوب الإسرائيلي بأن الخروقات اليومية التي تقوم بها إسرائيل ضد الأراضي اللبنانية، والتي يذكرها الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن الذي أشرنا إليه آنفاً؛ حيث ذكر الأمين العام في تقريره "قيام الطائرات الإسرائيلية بانتهاكات شبه يومية للخط الأزرق متوغلة في أعماق المجال الجوي اللبناني".

هذا ويذكر الأمين العام بموضوع الألغام التي زرعها إسرائيل داخل الأراضي اللبنانية التي انسحبت منها. وهي لا تزال حتى اليوم ترفض تسليم الأمم المتحدة الخرائط التي تدل على مناطق وجود هذه الألغام، مما تسبب في إسقاط ما يعادل ١٠٠ ضحية مدنية لبنانية بين جريح وقيل وإعاقة دائمة، وذلك منذ انسحاب إسرائيل العام الماضي.

كما يذكر تقرير الأمين العام المقدم لمجلس الأمن وضع الألغام التي لا تزال موجودة في جنوب لبنان قائلاً "إن الألغام ستظل تشكل خطراً جسيماً" على القوة، أي قوة حفظ السلام، في جنوب لبنان.

ونحن نتساءل: هل يتفق هذا التوجه مع إرادة السلام لإنهاء الصراع المسلح، الذي يزعم مندوب إسرائيل بأنه يريد تطبيقه؟

وأخيراً، قد أشار مندوب إسرائيل إلى العلاقة بين لبنان وسورية، ونذكر بأن هذا هو تدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية والسورية، ولا يحق لمندوب إسرائيل التطرق إليه.

**السيد مقداد** (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على ممثل إسرائيل.

لا تثير العبارات التي أوردها ممثل إسرائيل حول دور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات المسلحة وحول بلدي سورية والأوضاع في لبنان إلا السخرية. وما حديثه

أعضاء مجلس الأمن، لتعزيز دور المجلس في الدفاع عن الأمن والسلم في العالم.

### السيد لانكري (إسرائيلي) (تكلم بالإنكليزية):

بما أن ممثلي لبنان وسورية قد قالوا إن الاحتلال الإسرائيلي هو سبب ومصدر الصراع العربي الإسرائيلي، فلا بد لي أن أذكرهما مرة أخرى بأن ما يسمى بالاحتلال هذا لم يتزل فقط من السماء. بل هو نتيجة لمحاولة - جرت في عام ١٩٦٧، من جانب سورية ضمن آخرين - للقضاء على دولة إسرائيل.

### [إسرائيل - تكلم بالفرنسية]

قامت سوريا في عام ١٩٧٣ بمحاولة فاشلة لاستخدام تعبيرها المفضل "تحرير الجولان المحتلة"، وحاولت في وقت واحد، من جديد، تدمير إسرائيل. ويكشف احتلال سوريا للبنان، على الأقل، مزاعمها بأنها تتصرف وفقاً لاحترام السيادة وسلامة الأراضي. على سوريا أن تبدأ بالانسحاب من لبنان، مما سيضعها بالتأكيد في موقع أفضل فيما يتعلق بمبادئ القانون الدولي التي تستشهد به بشكل غير لائق. وعلى ضوء ذلك، أتساءل كيف يتجرأ مثل سوريا على محاولة خداع المجتمع الدولي بالقسم على احترامه للقانون الدولي والمعايير الدولية.

وفي هذا السياق، إننا متنبهون جداً للأصوات اللبنانية التي ارتفعت بجلاء ضد الاحتلال السوري لذلك البلد. إنني أتساءل، عما يقوله ممثل سوريا لتلك الأصوات اللبنانية. ونحن لا نستطيع إلا أن نعبر عن أملنا في أن يستعيد لبنان سيادته الكاملة، وهذا شرط مسبق لتنميته الداخلية والخارجية، ولتمكين لبنان من نشر قواته على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وهذا يمكن لبنان من إخضاع حزب الله - وهو منظمة إرهابية إن كانت هنالك أي إرهابية - للقانون اللبناني.

أما فيما يتعلق بعملية السلام، فيعرف الجميع أن سورية هي التي فتحت الباب أمامها. أما رئيس وزراء إسرائيل شارون فإنه يعلن بشكل مستمر ويومي على مسمع الجميع أنه لن يعود إلى عملية السلام. وقد وقف قبل يومين في إحدى المستوطنات الإسرائيلية في الجولان المحتل ليعلن أن أفضل إنجاز حققته إسرائيل في تاريخها هو هذه المستوطنات التي يجب توسيعها وبناء مستوطنات جديدة إلى جانبها. وأضاف أن إسرائيل سوف لن تنسحب أبداً من هذه الأراضي.

عن أي سلام يتحدث مندوب إسرائيل؟ وعن أي احترام للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يتحدث؟ والواضح وجود لغتين إسرائيليتين، واحدة للإرهاب، وبالأخص إرهاب الدولة وارتكاب العدوان في المنطقة، وأخرى للكذب والدجل والتضليل والنفاق في المنتديات الدولية، كما حدث أمامنا هذا اليوم.

إن سورية بلد له حقوق ولا توجد لديها شروط حول عملية السلام.

ويقوم مندوب إسرائيل ببذل جهود هستيرية للتشكيك بموقف المجموعة الآسيوية إزاء مصادقتها ودعمها الجماعي والصلب والقوي لترشيح سورية لعضوية مجلس الأمن غير الدائمة، والذي دعمته دول كثيرة في مختلف أنحاء العالم، وذلك بسبب إيمان هذه الدول بدور سورية. ولدينا ثقة كاملة في أن أشقاءنا الآسيويين سيثبتون لإسرائيل أنها تحاول عبثاً التلاعب بقناعاتهم ومواقفهم.

وكما كانت سوريا دائماً، وخاصة عندما كانت عضواً في مجلس الأمن عند نهاية الأربعينات، وفي بداية السبعينات، فإنها تؤكد للدول الأعضاء على أنها ستواصل التزامها بالشرعية الدولية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وستمارس هذا الفهم أثناء عضويتها القادمة في مجلس الأمن. وستعمل مع جميع الدول الأعضاء، وخاصة

مفهوم ساذج جدا للسلام يتعارض تماما مع روح ونص تقرير الأمين العام حول منع نشوب الصراعات المسلحة، الذي، كما صاغه الأمين العام ببلاغه، يستند على الاندماج الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.

أما فيما يتعلق بمجلس الأمن وترشيح سوريا لعضوية تلك الهيئة، فإنه لأمر حسن قطعاً الحصول على التأييد الجغرافي للمجموعة الآسيوية. وتشير المادة ٢٣ من الميثاق بشكل محدد إلى الحاجة لضمان المساواة الجغرافية، وليس بمقدورنا أن نقول شيئاً حول ذلك: ونعرب عن احترامنا الكامل لخيارات وحقوق المجموعة الآسيوية. وهذا شرط ضروري بدون شك، غير أنه غير كاف إلى حد بعيد حيث تنص المادة ٢٣ على أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار بشكل خاص مساهمة المرشح لعضوية مجلس الأمن في الاستقرار والأمن الدوليين. واليوم، سوريا -

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** إنني ملزم بمقاطعة المتكلم الذي تجاوز الوقت المحدد.

**السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):** ألتمس من الرئيس منحي ٣٠ ثانية إضافية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أرجو من ممثل إسرائيل أن يختتم كلمته في غضون ٣٠ ثانية إضافية

**السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية):** سأفعل ذلك سيدي.

[إسرائيل - تكلم بالفرنسية]

إن سوريا تمنع اليوم لبنان من نشر قواته في جنوب لبنان. وهي بذلك تحرض وتشجع حزب الله وتعطل السلم والاستقرار الإقليميين، بينما تدعي أنها تتصرف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. أعتقد أن هذه هي أسخف كلمة يلقاها أي واحد في هذه الجمعية.

وما كنت لأقول شيئاً عن الوضع السوري - اللبناني إن لم يكن أمراً بالغ الخطورة بالنسبة لاستقرار وأمن المنطقة بكاملها. ويؤسفني أن أكون مضطراً لأن أحيب أمل ممثل سوريا بالإشارة إلى حقيقة أساسية: كلا، إن إسرائيل ليست الدولة العضو الوحيدة التي تحتل أراضي تجرّها. إذ تحتل سوريا لبنان عبر "مشاوراتها الأخوية" مع اللبنانيين.

وقد برهنت إسرائيل بوضوح على استعدادها للتوصل إلى تسويات بشأن الأراضي: إذ تم التوصل إلى تسوية كاملة بشأن الأراضي مع مصر، وتم التوصل إلى اتفاق سلام مع الأردن على نفس المبدأ.

وخلال آخر المفاوضات بين إسرائيل وسوريا - التي جرت في الولايات المتحدة، في شيبيردس تاون، ويست فيرجينيا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ - عرضت إسرائيل بواسطة رئيس الوزراء في ذلك الوقت، إيهود باراك، على سوريا، التي مثلها وزير الشؤون الخارجية، السيد فاروق الشرع، حلاً يحترم بشكل كامل سلامة الأراضي السورية. ورفضت سوريا باسم شرفها الوطني - وهو ليس إلا انتهاكاً متعجرفاً لسلامة الحدود الدولية بين إسرائيل وسوريا، وهي بذلك تتجاهل القانون الدولي.

دعوني أيضاً أن أقول كلمة حول مفهوم السلام كما يفهمه السيد فاروق الشرع؛ وبالإضافة إلى ذلك، تتعلق ملاحظاتي بتقرير الأمين العام. لقد تكلم السيد فاروق الشرع عن مفهومه للسلام في اجتماع مجموعة ذات اعتبار من الكتاب العرب، عقد في دمشق في شباط/فبراير ٢٠٠٠ - والمدى الذي يمكن للكتاب العرب أن يكونوا فيه صانعين للرأي يضيف أهمية على ملاحظتي. قال إن السلام مع إسرائيل ليس أكثر من انتقال من الصراع العسكري إلى صراع اقتصادي، ودبلوماسي، وسياسي وثقافي. وهكذا فإن السلام تبعاً لسوريا هو انتقال من صراع إلى صراع. هذا

”إن هدم البيوت الفلسطينية هو أيضا من أنواع الإرهاب، لكن أنا نيتنا لا تسمح لنا بقول ذلك“

إن هذا الكلام الذي جاء على لسان مسؤول إسرائيلي يتهم حكومته بالإرهاب، يكفي لإظهار حقيقة سياسة هذه الحكومة الإسرائيلية التي لا تستحي من أن تختبئ وراء أفعالها واتهاماتها غير المحقة في مثل هذا المجلس الموقر.

**السيد مقداد (سوريا)** (تكلم بالعربية): يؤسفني أن أعود إلى الحديث مرة أخرى. لكن الأضاليل التي حاول مندوب إسرائيل نشرها مرة أخرى تستحق منا أن نعطيها ولو دقائق للرد عليها، لأنه من الواضح أن مندوب إسرائيل يحاول الكذب. وليس ذلك فحسب، بل إنه يصدق الأكاذيب التي يعرف أنها أكاذيب، وهي الأكاذيب التي يريد ترويجه.

لقد رد مندوب لبنان مرة أخرى على مندوب إسرائيل فيما يتعلق بدور سوريا الأخوي في لبنان. وسوريا حريصة على سيادة لبنان وعلى استقلال لبنان حرصها على سيادتها وعلى استقلالها. ولا يحق للمندوب الإسرائيلي أن يتحدث عن سوريا. وتتحدى أن يكون هناك بلد واحد آخر في العالم يتحدث عن سوريا بهذا المنطق. فموضوع لبنان أمام مجلس الأمن مطروح منذ عام ١٩٧٥، وتتحدى أن يكون هناك بلد آخر يتحدث طريقة مساعدة سوريا لأشقائها في لبنان غير الوفد الإسرائيلي الذي مارس هو نفسه هذا الاحتلال والقهر والقتل والمجازر في جنوب لبنان. وكما ذكرنا في ردنا الأول، فإن مسألة الوجود السوري في لبنان هي مساعدة من شقيق لشقيق، وهي مساعدة مؤقتة تحمل سوريا أعباء كبيرة، ونتطلع إلى اليوم الذي يصبح فيه لبنان الشقيق قادرا على تجاوز الصعاب التي واجهها بشكل كامل. لكن سوريا ستبقى مع لبنان حتى يتجاوز كل هذه الصعاب.

**السيد دياب (لبنان)** (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، إن ما جاء على لسان مندوب إسرائيل يدعو للسخرية فعلا. ونحن لا نفهم ما هو هدف المندوب الإسرائيلي في التشكيك في استقلال لبنان. وربما ينسى أن تحالف لبنان مع سوريا هو الذي هزم الاحتلال الإسرائيلي للبنان، وهو الذي أجبره على الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة. ومن هنا نعرف من هو الحليف ومن هو العدو.

إن كلام المندوب الإسرائيلي عن الإرهاب والاحتلال يدعو حقا للسخرية، بل وللضحك أيضا، وكأن العالم لا يرى الجرائم التي تترفها الحكومات الإسرائيلية المتتالية، وكأن لبنان ينسى مجزرة قانا التي قامت بها القوات الإسرائيلية المحتلة ضد أطفال لبنان ومدنييه، وضد رمز الشرعية الدولية المتمثل في الأمم المتحدة ومقرها الذي قامت إسرائيل بقصفه عمدا. وإن تقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع كافية لإظهار هذه الحقيقة، ولا ضرورة للإطناب في الشرح في هذا الموضوع. ويمكن لمندوب إسرائيل الرجوع إلى هذه التقارير لاستشفاف حقيقة سياسة قواته الاحتلالية الإرهابية.

ولا داعي لأن نتهم من على هذا المنبر إسرائيل وحكومتها بالإرهاب، فإن مسؤوليها هم أيضا مقتنعون بسياسة إسرائيل الإرهابية. ويكفي أن أذكر ما جاء على لسان زعيم المعارضة البرلمانية الإسرائيلية يوسي ساريد في كلامه أمس، حيث قال

”إن الحكومة الإسرائيلية تخرق يوميا تقرير لجنة ميتشيل والاتفاقات الأخرى الموقعة، وتقوم بهدم منازل عشرات الفلسطينيين وتشريدهم، وتبقي النساء والأطفال تحت قبة السماء ورحمتها“.

ويتساءل زعيم المعارضة يوسي ساريد لماذا لا نسال أنفسنا عما يحدث في الخليل، مثلا، حيث يعتدي المستوطنون على الفلسطينيين من دون أن تقدم لائحة اتهام واحدة ضد أي من المعتدين، مضيفا

المقابلات لوزير خارجية سوريا فهي كاذبة ومحرّفة. ونظراً لعدم وجود الوقت، فلن أتناول ذلك بالتفصيل.

**السيد ديفيد (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):**

أصغيت باهتمام إلى البيانين اللذين ألقاهما ممثلاً لبنان وسوريا. وكان من دواعي سروري أن ممثل لبنان اقتبس مما قاله أحد قادة المعارضة الإسرائيليين؛ وأتطلع إلى اليوم الذي يتسنى لي فيه أن أسمع، وأن أقتبس أيضاً من ممثلي المعارضة في هذين البلدين.

أما فيما يتعلق بما ذكره ممثل سوريا، فأود أن أسترعي الاهتمام إلى أن ثمة سبباً لكون بلده مقراً للمنظمات الإرهابية الدولية، والسبب هو أن بلده دولة بوليسية، وديكتاتورية شمولية، ودولة احتلال، تزرع المخدرات وتتجر بها. فسوريا دولة لا وجود فيها لمفهوم حقوق الإنسان، اللهم إلا كدعاية قاسية لا تحظى من الاهتمام بأكثر من التشديق بالألفاظ.

وأما بالإشارة إلى محادثات شبردستاون، فأود أن أوضح أن إسرائيل، في محاولة منها لوضع حد للصراع الإسرائيلي السوري خلال تلك المباحثات، اقترحت على سوريا حلاً توفيقياً بعيد المدى كان يشكل في معظمه نزولاً على المطالب السورية. غير أن سوريا حين حانت لحظة الحد، لم تكتف برفض هذه اللفتة الإسرائيلية، بل طالبت أيضاً في مقابل إبرام اتفاق للسلام بأراض كانت قد احتلتها من إسرائيل ذاتها في عام ١٩٤٩، وهي بمقتضى القانون الدولي لإسرائيل وليست لتلك الدولة. وكان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلى فشل المباحثات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** بهذا تكون الجمعية

العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

لقد تحدث ممثل إسرائيل عن عملية السلام، وهو يعرف أن قيادته كانت قد أكدت أنها غير جادة في عملية السلام. وفي يوم افتتاح مؤتمر مدريد للسلام، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، أنه سوف يطيل مدة هذه المباحثات عشرات السنين كي لا تصل إلى أية نتيجة.

أما الكذبة الكبيرة التي مارسها مندوب الاحتلال الإسرائيلي فهي قوله إن سوريا شنت حرباً على إسرائيل في عام ١٩٦٧. ووثائق الأمم المتحدة وقادة العالم والمجتمع الدولي يعرف أن إسرائيل هي التي هاجمت الدول العربية جميعاً، وما زالت تحتل هذه الأراضي منذ عام ١٩٦٧. وليس هذا فحسب، وهذا ما يكشف حقيقة احتلال هذه الأراضي. فإسرائيل تريد الأراضي ولا تريد السلام.

ماذا يعني بناء المستوطنات في هذه الأراضي - في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي الجولان؟ ماذا يعني تصريح رئيس حكومته الذي لم يتناوله بحرف واحد عندما قال إنه لن ينسحب من الجولان، ولن ينسحب أيضاً من الضفة الغربية أو من قطاع غزة، ويحاول الآن استعادة الأراضي التي تقع في إطار مهام السلطة الوطنية الفلسطينية. هناك حرب إسرائيلية معلنة على السلام، هناك دمار تمارسه إسرائيل في كل يوم. نحن لا نطلب أراضي من إسرائيل. إننا نطلب أراضينا التي احتلت بتاريخ ٤ حزيران/يونيه، ١٩٦٧ وما بعد ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لا بد لي أن أقاطع

المتكلم لإبلاغه بأن مدة الخمس دقائق قد انقضت. بالتالي أرجو منه أن يتفضل وينهي بيانه.

**السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم**

بالعربية): في مباحثات شبردستاون، لم تقدم إسرائيل ما هو مطلوب منها في إطار عملية السلام، ولم تنسحب من جميع الأراضي السورية. ولذلك فشلت مباحثات السلام. أما كل ما قاله المندوب الإسرائيلي عن بعض